



جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع

انعكاس جودة المعلومة المالية على عملية اتخاذ القرار لغرض الأداء المالي

للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة شركة سونلغاز للتوزيع ولاية عين تموشنت

اشراف الأستاذ:

-بوغازي إسماعيل

اعداد الطالبتين:

- عداة ايمان

- اغا منال

مقدمة امام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ:.....جـعفري عمر.... (رئيسا) .. جامعة عين تموشنت

الأستاذ:..... درويش عمار ..... (ممتحنا).....جامعة عين تموشنت

الأستاذ:.....بوغازي إسماعيل... (مشرفا)..... جامعة عين تموشنت

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وعرافان

الحمد والشكر والفضل أولاً وأخراً لله العلي القدير الذي وفقنا لإتمام هذا العمل،  
ولا نقول في بحثنا هذا أننا اتخذنا طريقاً آخر في البحث وعالجنا أبواباً  
وتوسعنا فيها أكثر من غيرنا فالكمال لله سبحانه وتعالى،  
فقد نكون في البحث بمقابل ذلك نقصاً لا نراه وقلماً يرى المرء عيوبه.  
نقدم بشكرنا الكبير ووافر الامتنان إلى من شاركنا عناء هذا البحث  
كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة  
وشكر مكتب الخبرة والدراسات التقنية للسيد "عدادة بوخاتم".  
كما نشكر كل من ساهم في دعم هذا البحث من أساتذة داخل وخارج الوطن  
ممن استفدنا من آرائهم وتوجيهاتهم وملاحظاتهم أثناء مراحل إعداد البحث.  
كما نتقدم بالشكر للسيد مدير الموارد البشرية ومدير المالية والمحاسبة  
شركة سونلغاز لولاية عين تموشنت.  
وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد  
فجزاهم الله خير الجزاء.

## إهداء

الى أغلى انسانة وحببية على قلبي ماما الرائعة  
الى سندي ومعلمي في الحياة بابا حفظه الله ورعا  
الى توأم روحي الدكتورة عدادة سعيدة ملاك  
إلى كل أفراد العائلة الصغيرة  
امين- نور- عماد وخالتي وزوجها والصديقة الغالية ورفيقة دربي في الحياة وعائلتها الطيبة  
اغا منال وعزيزتي الطيبة الأستاذة حبشي فادية  
الى صديقي الدكتور قاصب محمد  
والشكر الجزيل  
إلى استاذي العزيز بوغازي إسماعيل  
و استاذي خضير حليم  
والاستاذة الفاضلة نادية عبد الرحيم  
والأستاذة العزيزة مبسوط هوارية  
واستاذنا الفاضل جعفري عمر  
وجميع أساتذة جامعة عين تموشنت  
اليكم أعزائي من سيجمعنا الله في المستقبل القريب  
والمدرسة العليا للمناجنت الفرنسية ومعهد قطر للعلوم الاقتصادية  
إليهم جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع والمواصل ان شاء الله

## إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لنثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى  
مهداة الى من أفضلها على نفسي والتي ضحت من أجلى ولم تدخر جهدا في سبيل اسعادي على

الدوام (امي الحبيبة)

الى صاحب الوجه الطيب والافعال الحسنة (ابي الغالي) لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من

(اختي حبيبيتي) اغا زينب الى سندي في الحياة (اخواني)

محمد - احمد - محمود - وعبد السلام

الى الصديقة العزيزة والزميلة وغالية (عدادة ايمان ميليسا) وعائلتها الطيبة

والشكر الجزيل إلى استاذي العزيز بوغازي إسماعيل واستاذنا الفاضل جعفري عمر

واستاذة بن صابر أسماء

والى كل أساتذتنا الكرام -لجامعة عين تيموشنت -

والى صديقتي واختي الصغيرة (بلحاج مروي)

والى كل من كان لهم أثر إيجابي في حياتي

اهدي هذا العمل المتواضع

راجية من الله عز وجل أن يوفقني لصالح أعمالتي

اغنا منال



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	بسملة
II	شكر معرفان
III	اهداء
IV	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة المختصرات
VIII	قائمة الملاحق
IX	الملخصات
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: عموميات حول المعلومات المالية</b>	
32	المبحث الأول: مفهوم المعلومة المالية وجودة المعلومة المالية
32	المطلب الأول: تعريف وقياس جودة المعلومات المالية
34	المطلب الثاني: المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية وأبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومة المالية
36	المطلب الثالث: تصنيف المعلومة المالية واستخداماتها والأطراف المستخدمة لمعلومة المالية واحتياجاتها
46	المبحث الثاني: دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية
46	المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار
48	المطلب الثاني: مراحل عملية إتخاذ القرارات والعوامل التي تؤثر عليها
49	المطلب الثالث: الأساليب المساعدة في إتخاذ القرارات والصعوبات التي تعترضها
52	المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
52	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

53	المطلب الثاني: استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة
60	المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي
64	المبحث الرابع: عموميات حول المردودية المالية
64	المطلب الأول: مفهوم واهمية المردودية المالية
66	المطلب الثاني: متطلبات ومركبات المردودية وكيفية تحسين المردودية المالية
68	المطلب الثالث: التقنيات المستعملة لتحديد وقياس المردودية المالية
71	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: دراسة حالة شركة سونلغاز -عين تيموشنت-
73	المبحث الأول: التعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز -عين تيموشنت-
73	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز سونلغاز
76	المطلب الثاني: تطور شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب SDO مديرية التوزيع لعين تيموشنت
78	المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي
82	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية
	المطلب الأول: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية
87	المطلب الثاني: اعداد جدول حسابات النتائج لشركة سونلغاز 2018-2019
90	المطلب الثالث: مدى استخدام أساليب اتخاذ القرارات في المديرية
92	المبحث الثالث: المؤشرات والنسب الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
92	المطلب الأول: المؤشرات والنسب لتحليل الأداء المالي للمؤسسة
96	المطلب الثاني: نسب المردودية
99	المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي
104	المبحث الرابع: تقدير التدفقات النقدية المرتبطة بالمشروع
104	المطلب الأول: النفقات والتكاليف الاقتصادية المتعلقة بالمشروع



## فهرس المحتويات

106	المطلب الثاني: تقييم المشروع في الظروف الاكيدة والمخاطرة
108	المطلب الثالث: تحليل الحساسية
115	خلاصة الفصل
117	خاتمة
122	قائمة المراجع
127	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية	1-1
60	عوامل تغير راس المال العامل	1-2
82	ميزانية محاسبية لشركة سونلغاز-عين تيموشنت-جانب الأصول	2.1
85	ميزانية محاسبية لشركة سونلغاز-عين تيموشنت-جانب الخصوم	2.2
87	جدول حساب نتائج لشركة سونلغاز-عين تيموشنت-2019/2018	2.3
92	الميزانية المالية المختصرة لشركة سونلغاز-عين تيموشنت-جانب الأصول	2.4
93	الميزانية المالية المختصرة لشركة سونلغاز-عين تيموشنت-جانب الخصوم	2.5
93	جدول بعض نسب الهيكلية المالية	2.6
94	جدول نسب السيولة	2.7
95	جدول نسب هيكلية الأصول	2.8
96	جدول نسب المردودية الاقتصادية	2.9
97	جدول المردودية التجارية	2.10
98	جدول القدرة على التمويل الذاتي	2.11
99	جدول نسبة القيمة المضافة وربحية الاستغلال	2.12
100	جدول أرس المال العامل الدائم	2.13
101	جدول أرس المال العامل الصافي	2.14
102	جدول احتياج في أرس المال العامل	2.15
103	جدول الخزينة	2.16
107	جدول المنافع والتكاليف المترتبة عن المشروع	2.17
108	جدول التدفقات النقدية صافي جدول حساب القية الحالية الصافية La Valeur Actuelle Nette	2.18

## قائمة الجداول

109	جدول حساب القيمة الحالية الصافية بعد الخصم (La Valeur Actuelle Nette)	2.19
111	جدول التمويل	2.20
113	جدول تغيرات معدل العائد الداخلي بدلالة سعر تكلفة الطاقة ومعدل الخصم	2.21
114	طريقة حساب تغيرات معدل العائد الداخلي بدلالة سعر تكلفة الطاقة ومعدل الخصم	2.22

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
39	تصنيف المعلومات المالية	1-1
76	فروع الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز	2-1
79	هيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز -عين تيموشنت-	2-2
113	جدول تغيرات معدل العائد الداخلي بدلالة سعر تكلفة الطاقة ومعدل الخصم	2.3

قائمة المختصرات

المختصر باللغة الأجنبية	المختصر	المختصر باللغة العربية
Flow Actualisé cumulés	FAC	التدفقات النقدية المتراكمة
Flux d'Actualisation	FA	التدفقات النقدية المخصومة
Coefficient d'actualisation Ou taux d'actualisation	T	معامل الخصم
Cash-Flow	CF	التدفقات النقدية
Financement du projet	FP	جدول التمويل
Tableau des amortissements	TA	جدول الاهتلاكات
taux de rendement interne	TRI	معدل العائد الداخلي
valeur actuelle nette	VAN	القيمة الحالية الصافية
Résulta nette	RN	النتيجة الصافية
Rentabilité commerciale	RC	المردودية التجارية
Rentabilité économique	RE	المردودية الاقتصادية
Rentabilité financière	RF	المردودية المالية

## قائمة المختصرات

amortissements	Am	الإهتلاكات
la capacité d'autofinancement	CAF	قدرة التمويل الذاتي
fond de roulement	FR	راس المال العامل
Trésorier	TR	الخزينة
Besoin de rond de roulement	BFR	احتياجات راس المال العامل

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
127	Bilan prévisionnel	01
133	Bilan passif	02
134	Bilan actif	03
136	Tableau des amortissements	04
137	Tableau des comptes résultat	05
138	Rapport d'expertise	06
139	Etude technico-économique et financière	07

### ملخص باللغة العربية

تهدف دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على أهمية جودة المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية والذي يتم من خلاله اتخاذ القرار الرشيد. بحيث تعكس المعلومات المالية الحقيقية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن الصورة الصادقة للمؤسسة بالخصوص الوضعية المالية. التي يتم اعدادها من طرف منتج المعلومة المالية الذي بدوره يلخص جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة على شكل قوائم مالية قانونية موثوق فيها خلال الدورة المحاسبية ومنه تساعد في الحصول على معلومات صحيحة يتم على قبلها اتخاذ القرار الصحيح. ان تقييم المؤسسات الاقتصادية لأدائها المالي يم باعتماد على أدوات التحليل المالي من نسب ومؤشرات مالية ولوحة القيادة المبنية على المعلومات المالية المحصلة. كما ان المعلومات المالية أيضاً تساعد في حماية أصول واستثمارات المؤسسة المادية والمالية منها بناء على دراسات فنية من طرف خبراء تقنيين ومحاسبين لتقييم المشاريع الاستثمارية داخل المؤسسة وكيفية اختيار أفضل البدائل ذات المردودية التي تقود المؤسسة الى هامش امان هذا ما تم التطرق اليه في دراستنا التطبيقية بالتفصيل في (شركة سونلغاز ولاية عين تموشنت) من خلال دراسة متعمقة للقوائم المالية واستخلاص اهم النتائج الرئيسية.

**الكلمات المفتاحية:** جودة معلومة، اتخاذ قرار، أداء مالي.



**Summary:**

Our study aims to highlight the importance of the quality of financial information in Improving the financial performance of economic institutions through which rational decision-making is made. So that the real financial information disclosed in the financial statements reflects the honest image of the institution in particular the financial situation. Which is prepared by the financial information producer, which in turn summarizes all the operations carried out by the institution in the form of reliable legal financial statements during the accounting cycle and from it helps in obtaining correct information before which the right decision is made. The evaluation of economic institutions of their financial performance is based on financial analysis tools such as ratios and financial indicators and dashboard based on the financial information obtained. Financial information also helps in protecting the assets and investments of the institution material and financial from them based on technical studies by technical experts and accountants to evaluate investment projects within the institution and how to choose the best alternatives.

The same profitability that leads the institution to a margin of safety this is what was addressed in our applied study in detail in (Sonelgaz Ain Temouchent State) through an in-depth study of the financial statements and drawing .

**Keywords:** quality of information, decision-making, financial performance.

# مقدمة

شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا هائلا أدى إلى انتشار الشركات متعددة الجنسيات واتساع نشاطها ليغطي العديد من الدول، وقد شملت هذه التطورات معظم المجالات البيئية التي يعمل بها النظام المحاسبي، وبالتالي كان لابد للمحاسبة أن تتطور وتلبي الاحتياجات الجديدة للمستخدمين، فظهرت الحاجة إلى ضرورة تقريب وتوحيد (توافق) الممارسات المحاسبية بما يضمن قراءة موحدة للمعلومات المالية المقدمة للأطراف المستخدمة للمعلومات.

وتجسد ذلك بظهور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS حيث تعمل معايير المحاسبة على تحسين جودة المعلومات المالية، وتعدّ هذه الأخيرة أساس عمل أي مؤسسة لأن أغلب القرارات وفي مختلف المستويات تبنى وتتخذ في ظلها، مما يسمح بتعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب وترشيد قراراتهم، إضافة إلى الرفع من كفاءة الإدارة للوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات وتخفيض مخاطر عدم التأكد. ويلاحظ أن الحاجة إلى معايير المحاسبة الدولية تأتي من خلال تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات النظام المحاسبي والمعلومات المالية التي تحتويها يجب أن تكون مفيدة لمستخدميها، حيث أن أصحاب المصالح يطلبون معلومات ذات جودة عالية تساعدهم في إجراء المقارنات والدارسات والتحليلات اللازمة من أجل اتخاذ قرار اقتصادي رشيد، حيث تعد المعلومة المالية حجر الأساس في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستخدمين لذلك كان لابد أن تتوفر بهذه المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية والتي تعتبر مقاييس يمكن من خلالها الحكم على جودة المعلومات ومدى ملاءمتها لعملية اتخاذ القرار. لذا تعتبر المعلومة في الوقت المعاصر ثروة هامة إذ أن التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستمرار وتطور المؤسسة.

كما تعتبر وظيفة اتخاذ القرار أيضا جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي، بل يمكن القول إن الإدارة التي لا تمارس هذه الوظيفة في منهجها اليومي لا يمكن أن تسند لها صفة الإدارة، خاصة على مستوى الإدارة المالية، كأداة قائمة على اتخاذ القرارات المالية ومضمونا يدور حول تحقيق هدف استراتيجي هو تعظيم ثروة الملاك، وتستند هذه العملية في حد ذاتها على عدة معطيات من أهمها عملية تقييم الأداء المالي وهذه الأخيرة تتم بعدة طرق ووفقا لعدة مؤشرات. ولقد ارتأينا في دراستنا الميدانية هذه دراسة لإحدى أهم شركات الطاقة الموجودة في الجزائر بحيث لعبت هذه المؤسسة على الدوام دورا راجحا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومساهمتها في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية هذا فضلا على ان تطمع بفعل المزيد وبشكل أفضل من أجل تطوير وتعزيز

المنشآت الكهربائية والغازية، ومن أجل تعزيز مناخ الاستثمار وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وترشيد قراراتهم الاقتصادية.

انطلاقاً من السؤال الرئيسي يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة جودة المعلومة المالية على عملية صنع القرار لغرض رفع المردودية المالية والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في شركة سونلغاز فرع عين تيموشنت؟

وينتفع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1 - ما هو واقع استعمال المعلومات المالية وجودتها في عرض الوضعية المالية للمؤسسة؟

2 - ما هو واقع فعالية اتخاذ القرارات المالية بشركة سونلغاز؟

3 - ماهي العلاقة بين المعلومة المالية وصنع اتخاذ القرار في شركة سونلغاز؟

### 1-الفرضيات:

- تتميز عملية اتخاذ القرار بالكفاءة المطلوبة في الشركة.
- القوائم المالية تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي
- تحتوي القوائم المالية على معلومات مالية تساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المالية وتوفرها في الوقت المناسب تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

### 2-مبررات اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع بناء على عدة اعتبارات يمكن تقسيمها إلى مبررات ذاتية وموضوعية:

#### ✓مبررات ذاتية:

-الاهتمام بالمواضيع ذات العلاقة بتخصصنا.

- الكفاءة العلمية والشخصية لإضافة قيمة مضافة للبحث العلمي في مجال المحاسبة المالية.

#### ✓مبررات موضوعية:

-تعتبر المعلومات المالية في وقتنا الحاضر حجر الأساس في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة بالنسبة لجميع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة.

-الإشارة والالمام الى ضرورة الاهتمام بعنصر المعلومة المالية لا اتخاذ قرار سليم على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي.

### 3-أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة نظار لأهمية المتغيرات التي تتناولها، حيث تعدّ القوائم المالية الأساس الذي يتم الاعتماد عليه من طرف مختلف الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة في ترشيد قراراتهم المختلفة، ولذا فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة يعتمد بدرجة كبيرة على توفر الجودة في المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية.

### 4-المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصفي وذلك فيما يتعلق بالجانب النظري للموضوع حيث قمنا بالمسح الكتابي والحصول على المراجع اللازمة كما تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل ودراسة البيانات المالية لشركة سونلغاز واسقاط الجانب النظري للمعلومة المالية على المؤسسة موضوع الدراسة إضافة الى دراسة حالة.

### 5-أهداف الدراسة:

من الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها ما يلي:

-محاولة تحديد أهمية جودة المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة.

-إبراز مدى توفر الإجراءات المحققة للخصائص النوعية للمعلومات المالية بالمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

### 6-حدود الدراسة:

#### ✓الحدود الزمانية:

من خلال دراسة وتحليل الوثائق والبيانات للفترة من 2018-2019.

#### ✓الحدود المكانية:

هي الدراسة الميدانية وبالتحديد شركة سونلغاز ولاية عين تموشنت.

### 7-صعوبات الدراسة:

-من بين الصعوبات التي واجهتنا هي عدم تقديم المعلومات الكافية من الناحية التطبيقية والقوائم شبه ناقصه إضافة الى ان المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي.

- اختلاف البيئة الاقتصادية بحيث الموضوع أيضا له علاقة بالأسواق المالية وفي الجزائر شبه منعدمة.
- صعوبة إيجاد مؤسسة إنتاجية واقتصادية كبيرة تعتمد على التمويل الخارجي للتوسع في الدراسة.

## 8-الدراسات السابقة:

### ✓الدراسات باللغة العربية:

- دراسة عدنان رحيم عبيد الكناني 2008 بعنوان أثر نظم المعلومات الحديثة على عملية صناعة قرارات الإدارة المالية:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التطورات والاتجاهات الحديثة لنظم المعلومات وواقع تبني المديرون الرئيسيون في البنوك العربية والأجنبية وأثرها في دعم عملية صناعة القرارات الإدارية المالية، حيث اعتمد الطالب المنهج الوصفي في دراسته في الجانب النظري استنادا لبعض الكتب والمجلات العلمية بما فيها الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، أما عن الجانب التطبيقي اعتمد المنهج الاستقصائي حيث تم جمع البيانات بواسطة الاستبيان الذي تم توزيعه على سبعة بنوك عربية وأجنبية في عمان في سنة 2008، تكونت عينة الدراسة من مائة وخمسة وعشرون فردا.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في أن هناك مشاكل تواجه عملية تطبيق نظم المعلومات الحديثة فيما يخص الاستفادة من مزايا استغلال تقنيات التكنولوجيا الحديثة في دعم عملية صناعة القرارات الإدارية المالية؛ تركز البنوك العربية والأجنبية على الاستخدامات المثلى لنظم دعم القرار والنظم الخبيرة نتيجة عدم الثقة بها.

- دراسة دادن عبد الوهاب 2009) بعنوان دور نماذج النمو الداخلي في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تحليل نظري وتطبيقي:

هدفت الدراسة إبراز دور نماذج النمو الداخلي في ترشيد القرارات المالية قرارات الاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام الباحث بعرض وتحليل النماذج النظرية لتحديد قدرة المؤسسة على النمو، ثم بناء نموذج قياسي لترشيد القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عينة احصائية مكونة من مجموعة مؤسسات في مختلف القطاعات (خدماتي، تجاري، صناعي، فلاحي، البناء في الأشغال العمومية، حيث استعمل أساليب احصائية في التحليل بالإضافة إلى فحص لدراسات سابقة.

من ضمن النتائج التي خلصت إليها الدراسة: ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع الدراسة حيث يمكنها تسجيل معدلات متوازنة للنمو؛ موازنة قرارات التمويل؛ العمل على مرونة هياكل التمويل قابلة للتعديل والتكيف مع الظروف المالية والاقتصادية؛ الحفاظ على التوازن المالي وتقييد سياسة التوزيع والمكافآت وانتهاج سياسة محكمة للتمويل الذاتي، كترشيد قرارات الاستثمار بحدثة تقابل القيمة الزمنية ومدة البرامج الاستثمارية ومدة استحقاق موارد التمويل.

• **دراسة فراس خضير الزبيدي 2010 بعنوان أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية:**

هدف الدراسة إلى معرفة أثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار عند بيع وشراء أسهم الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، اعتمد الباحث استبيان كأداة لجمع البيانات، حيث بلغت حجم العينة تسع مقياس لاختبار مدى يهتم المستثمرين للمعلومات المحاسبية وكفايتها وإدراكهم لأهمية هذه المعلومات. عة عشرون 29 مستمرا فرديا، كما اعتمد على مجموعة من الدراسات السابقة بناء خلصت الدراسة إلى مجموعة من نتائج منها:

إدراك المستثمرين بأهمية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري وخاصة حسابات النتيجة وقائمة المركز المالي، كما وأنهم يدركون ان المعلومات الأخرى غير المالية ذات تأثير كبير في قراراتهم الاستثمارية خاصة نصائح الوسطاء ونشرات السوق كذلك فان المستثمرين يستخدمون المعلومات المحاسبية بشكل كبير.

• **دراسة عبد السلام عبد الرحيم محمد همت 2011 بعنوان أثر نظم المعلومات المحاسبية في صنع القرارات الإدارية في المنشآت الصناعية بالمملكة العربية السعودية:**

هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية نظم المعلومات المحاسبية في توجيه أنشطة المؤسسة بغرض صنع وترشيد القرارات الإدارية ورسم السياسات مع الإثبات بأن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية يقوم بتوفير المعلومات الملائمة واللازمة

لصنع ولاتخاذ القرارات الإدارية السليمة في الوقت المناسب في المؤسسات، اعتمد الطالب عدة مناهج علمية في الدراسة وتتمثل في المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي والمنهج التاريخي. من أهم النتائج التي توصل إليها الطالب: المعلومات الناجمة من النظام يكسب للقرارات الإدارية فاعلية؛ توافر المرونة الملائمة في .

نظم المعلومات المحاسبية ودقة مخرجاته وموضوعتها يساهم في تحسين القرارات الإدارية بالمؤسسة؛ استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة يعطي معلومات واضحة عن كفاءة وفاعلية الأداء المالي ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها.

#### ♦ دراسة عبد اللطيف مصطفى ونبيل حليمي 2012 بعنوان مساهمة نظم المعلومات المالية في تفعيل التحصيل المالي:

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة نظم المعلومات المالية في تفعيل عملية التحصيل المالي بمؤسسة اقتصادية والمتمثلة بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، اعتمد الباحث في دراسة المنهج الاستقصائي حيث تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، أما عن حجم العينة بلغت خمسة وثلاثون 35 مستخدم لنظم المعلومات المالية على مستوى الوكالات التجارية التابعة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بورقلة.

خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج وتتمثل في أن نظم المعلومات المالية بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز ب ورقلة تمتاز بالجودة؛ تعتمد شركة توزيع الكهرباء والغاز بتطوير وسائل حديثة لتفعيل عملية التحصيل المالي على مستوى وكالاتها التجارية؛ تمتاز نظم المعلومات المالية بالدقة والسهولة والسرعة في التنفيذ؛ تقدم نظم المعلومات المالية تقارير تخص الوضعية المالية للمؤسسة اتجاه الزبائن؛ كما تتيح لنا معرفة مؤشرات التحصيل المالي.

#### ♦ دراسة شعيب شنوف 2016 بعنوان دور المعلومات المالية في تحليل بيئة أعمال المؤسسات الجزائرية واتخاذ القرارات حالة سوناطراك وصيدال:

هدف الدراسة إلى إبراز الدور المعلومات المالية في تحليل بيئة أعمال المؤسسات الجزائرية واتخاذ القرارات، اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال القيام بنظرة تحليلية وإعطاء قراءة لدراسات سابقة التي تناولت دور التحليل المالي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تحليل البيئة الداخلية والحد من الأزمات واتخاذ القرارات في الشركات الصناعية، حالة شركتين سوناطراك وصيدال، حيث تم تحليل نماذج التنبؤ بالفشل والاحتيايل المالي، وهذا باستخدام النسب والمؤشرات المالية المركبة من خلال المعلومات الاحصائية المتوفرة. خلصت الدراسة إلى مجموعة من نتائج أهمها: التحليل المالي النسبي يواجه صعوبات متعددة؛ منها عدم وجود قواعد نهائية للحكم؛ وفي كثير من الحالات تعطي المؤشرات والنسب المالية نتائج متضاربة؛ عدم وجود مؤشرات مالية فعالة يمكن استخدامها في الحكم على سلامة المركز المالي للشركات؛ يستطيع المحلل المالي أن يعتمد عليها في التنبؤ بالفشل أو النجاح المالي ويمكن أن تساعده في اتخاذ القرارات المناسبة لتحليل بيئة أعمال الشركات الصناعية.



♦ دراسة خاتم نوري كاكة حمه العطار 2019 بعنوان نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية:

هدفت الدراسة الى ابراز مدى مساهمة النظم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في الشركة، باستخدام مبدأ تنقيب البيانات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم الباحث أسلوب دراسة حالة والتمثلة في شركة أسيل للاتصال، أما عن أداة جمع المعلومات اعتمد الاستبيان كما استخدم برنامج SPSS للتحليل الاحصائي، فعينة الدراسة مكونة من 100 عام بشركة أسيل للاتصال.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من نتائج من بينها أن لنظم المعلومات المالية المستندة لتنقيب للبيانات دور كبير في أي من القرارات المالية التي تتخذها الشركة خاصة قرارات التمويل؛ تأثير على القرارات المالية.

✓ الدراسات باللغة الأجنبية :

♦ دراسة البحثان Bakhit G وM.Alamin 2015 بعنوان دور البيانات المالية على قرار ال استثمار165:

هدفت الدراسة إلى تقييم دور البيانات المالية على صنع قرار الاستثمار في البنك المركزي لأفريقيا بنيجيريا، حيث قام الباحث في الإطار النظري بتوضيح بعض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، ثم انتقل في الجانب التطبيقي إلى تحليل نتائج الاستبيان الذي استعملت كوسيلة لجمع البيانات حيث بلغت حجم العينة مائة وخمسين مستثمرا من الشركات ومسؤولين إداريين في البنوك المختارة، تم استخدام الإحصاء الوصفي وتحليلي النسبة المئوية لتحليل البيانات مع استعمال بعض الأساليب الاحصائية في التحليل واختبار الفرضيات، كما أشار أيضا إلى أن المستثمرين يعتمدون بشكل كبير على مصداقية مراجعي الحسابات وخبراء المالية في الموافقة على البيان المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار ومثل هذا البيان المالي مهم جدا في صنع قرار المستثمرين.

في الأخير خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: يعتمد كل مستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار على البيان المالي للمؤسسة المالية مع التركيز بشكل رئيسي على ربحية التنظيم وريح المنظمة؛ هناك علاقة قوية بين مساهمة الأسهم من المالكين والأرباح التي كشفت عنها هذه النتيجة؛ وعلى هذا النحو يرغب المستثمرون في الاستثمار في البنك؛ شفافية البيان المالي له تأثير كبير على عوائد الاستثمار الإداري.

♦ Milka E.Escalera-Chavey et Carlos A.Rojas-Kramer بعنوان القرار المالي وعلاقته

بالبقيمة الاقتصادية المضافة 2015 :

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين اتخاذ القرارات المالية من وجهة نظر مالكي أو مديري الشركات الصغيرة والمتوسطة مع خلق قيمة اقتصادية للمؤسسة، قام الباحث بإجراء تحليل لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بصنع

القرارات المالية بالمؤسسات الصغيرة والقيمة الاقتصادية المضافة، حيث خلص الباحثين إلى مجموعة من نتائج التي تشير إلى وجود أدلة كافية في العينة لإثبات أنه من وجهة نظر مالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة أو مديريها؛ تعد القرارات المالية أداة تعزز النمو في العمل وتزيد من قيمة المساهمين؛ المالك والمدير يتخذان قرارات مالية في المؤسسة ، ولكن فيما يتعلق باختيار وتطوير الإجراءات التي تخلق قيمة ، بأنها تميل إلى أن تكون مختلفة.

♦دراسة Lahar Mishra و Ratna Kendhe و Janhavi Bhalerao 2015 بعنوان استعراض نظم

المعلومات الإدارية MIS ودورها في صنع القرار:

هدفت الدراسة إلى النظر في مفهوم نظم المعلومات الإدارية مع ابراز فائدة وحاجة نظم المعلومات الإدارية في المؤسسة، بان التركيز الرئيسي لهذه الدراسة هو دور نظم المعلومات الإدارية في صنع القرار في المؤسسة، كيف يتم اتخاذ القرارات في مؤسسة تستخدم نظام المعلومات الإدارية، ما هي التحديات التي تواجهها المنظمة في هذه العملية.

خلصت الدراسة بنتيجة تتمثل في توفير نظم المعلومات الإدارية معلومات دقيقة وحسنة التوقيت وذات صلة وكاملة ضرورية لتسهيل اتخاذ القرار في المؤسسة، هذا ما يساعد في التخطيط والسيطرة والوظائف التنفيذية التي يتعين الاطلاع بها بفعالية وكفاءة. ويوفر مجموعة واسعة من بدائل القرار لصانعي القرار، وتمكينهم من اختيارهم اعتمادا على النظام والوضع.

♦دراسة Puji Handayati و Tuhardjo ، Miranti Puspaningtyas 2016

بعنوان تحليل تأثير الإيرادات والتكلفة المعلومات نحو اتخاذ القرارات الاستراتيجية

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى قدرة المعلومات المالية، وخاصة معلومات الإيرادات والتكلفة على دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية. استخدام هذا البحث دراسة حالة الدراسة مع المنهج الكمي مع تقنية تحليل المسار. تمثل مجتمع الدراسة في موظفي المستشفى RSUD لسيف أنور. حيث تم اختيار عينة مكونة من مسؤولين هيكلين ورؤساء وحدات الأعمال في RSUD لسيف أنور والذي بلغ عددهم 95 شخصا.

توصلت الدراسة من خلال نتائجها إلى تأثير معلومات الإيرادات على اتخاذ القرارات. إلا تحقيق الإيرادات لم يصل إلى مستوى الأداء المتوقع في الميزانية بحيث يحتاج إلى تقييم وتحسين. تؤثر تكلفة المعلومات على عملية صنع القرار، حيث تعتمد الموازنة على مقدار الإيرادات المكتسبة، لكن الإيرادات لم تصل إلى الهدف الذي تسبب في ديون قصيرة الأجل. الوقت ذاته تؤثر معلومات الإيرادات

والمعلومات المتعلقة بالتكلفة على عملية اتخاذ القرار، لأن المعلومات المالية تصبح المفتاح لفعالية الالتزام.

## 9-دراسة مقارنة بين نتائج الدراسات السابقة :

تم التركيز كثيرا في دراستنا على هذا المطلب والتمثل في دراسة مقارنة بين نتائج الدراسات السابقة، نظرا لأهميتها وعلى هذا أساس سيتم بناء دراستنا، كما نهدف إلى إضافة القيمة المضافة التي لا بد منها في مجال البحث العلمي. بعد استعراضنا للدراسات السابقة والاطلاع على مضمونها ومقارنة نتائجها.

- توصل مصطفى وحليمي في الدراسة التي قاموا بها بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بأن نظم المعلومات المالية تتمتع بالكفاءة كما أنها لها دور فعال في قرارات التحصيل المالي بالمؤسسة، وهو نفس ما توصل إليه غسان أي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة نظم المعلومات الإدارية في فاعلية صنع القرارات بدرجات متفاوتة في كافة مراحلها.

- اتفقت أغلب الدراسات من خلال نتائجها، أي أن المعلومات المالية التي تتجم من نظم المعلومات تعتبر مهمة في اتخاذ القرار، ومن بينها دراسة كل من همت، علك، مصيطفى وحليمي، BAKHIT،BAKHODA و بوغليضة وخليفي أما علك فيرى بأن نظم المعلومات المالية تعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرار لمالية.

- خصص الزبيدي دور نظم المعلومات على القرارات الاستثمار الذي يعتبر نوع من أنواع القرارات المالية، إلا أن الباحث BAKHIT توصل بأن المستثمرين يعتمدون بشكل كبير على مصداقية مراجعي الحسابات وخبراء المالية بالموافقة على البيان المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار وخلص دادن خالص بذلك بأنه يمكن ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكنها تسجيل معدلات متوازنة للنمو، كترشيد قرارات الاستثمار.

- توصلت دراسة Miranti Puspaningtyasz إلى تأثير معلومات الإيرادات على اتخاذ القرارات؛ تكلفة المعلومات تؤثر على عملية صنع القرار؛ الإيرادات لم تصل إلى الهدف الذي تسبب في ديون قصيرة الأجل؛ تؤثر معلومات الإيرادات والمعلومات المتعلقة بالتكلفة على عملية اتخاذ القرار.

توصل الطيب الوافي من خلال بحثه إلى أن نظم المعلومات تعمل على زيادة تعامل المؤسسة الاقتصادية مع البيانات والمعلومات التي تستخدمها في دعم عملية اتخاذ القرار، في اتجاه آخر أثبتت الدراسة بأن نظم المعلومات في شركات مجمع اسمنت الشرق الجزائري لا تعد بدرجة من الأهمية في إيصال المعرفة وتسهيل الامام بمكونات الواقع وتفاعلاته ومقدرته لاكتشاف الحاضر والتنبؤ بالمستقبل كما هو الحال في المؤسسات المعاصرة.

- توصل الزبيدي بأن إدراك المستثمرين بأهمية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري وخاصة حسابات النتيجة وقائمة المركز المالي.

- توصل كل من همت، حمودي و LAHAR بأن الدور الفعال لنظم المعلومات المالية في اتخاذ القرار من خلال مميزاته والتمثلة في المرونة والملائمة، السرعة، الدقة؛
- خلص Milka إلى وجود أدلة كافية في العينة لإثبات أنه من وجهة نظر مالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة أو مديريها؛ تعد القرارات المالية أداة تعزز النمو في العمل وتزيد من قيمة المساهمين؛ المالك والمدير يتخذان قرارات مالية في المؤسسة، ولكن فيما يتعلق باختيار وتطوير الإجراءات التي تخلق قيمة، بانها تميل إلى أن تكون مختلفة.
- أما خانم نوري خلصت الدراسة إلى مجموعة من نتائج من بينها أن لنظم المعلومات المالية المستندة لتتقيب للبيانات دور كبير في أي من القرارات المالية التي تتخذها المؤسسة الخاصة بقرارات التمويل؛ تأثير على القرارات المالية.

## 10- هيكل الدراسة:

**الفصل الأول:** تضمن البحث أربع مباحث نظرية بحيث المبحث الأول يخص المعلومات المالية اما المبحث الثاني يتضمن عملية صنع القرار لغرض رفع الأداء المالي للمؤسسة والمبحث الثالث الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية المبحث الرابع يتضمن عموميات حول المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

**الفصل الثاني:** يتضمن الفصل الثاني أربع مباحث تطبيقية بداية بالمبحث الأول لمحة تاريخية حول شركة سونلغاز والفصل الثاني دراسة القوائم المالية والمبحث الثالث يتضمن دراسة المؤشرات والنسب لقياس الأداء المالي للشركة اما المبحث الرابع يتضمن الدراسة الفنية والاقتصادية والمالية للمردودية المشاريع الاستثمارية لشركة سونلغاز

# الفصل الأول

## عموميات حول المعلومات المالية

**تمهيد**

تعتبر المعلومات المالية في عصرنا الحاضر موردا هاما وذو قيمة كبيرة، لا يقل أهمية عن أي مورد آخر في المؤسسات الاقتصادية، فهي عنصر حاكمي يؤثر في جميع مفاصل المؤسسة، ويساهم بشكل أساسي في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية بشكل خاص، فيما يتعلق بكيفية استثمار مواردها وتخصيصها بالشكل الأمثل وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة، وبالتالي تحقيق الربح الذي تسعى إليه المنظمات الاقتصادية بشكل عام. فالمعلومات المالية اليوم في ظل عصر التطور التكنولوجي والمعرفي الهائل وكذلك الثورة الهائلة في وسائل الاتصال، تشكل حجر الزاوية في تحقيق الجدارة التنافسية للمنظمة الاقتصادية وبالتالي إمكانية بقائها في المنافسة. ونتيجة للكثرة الهائلة من البيانات إمكانية عدم الاستفادة منها أو أن تتسبب في تضليل والمعلومات التي يمكن الحصول عليها وعلى متخذ القرار، نشأت الحاجة إلى تحديد خصائص نوعية للمعلومات المالية ولاسيما المستقبلية منها نتيجة أثرها الفعال في تسهيل عملية اتخاذ القرار وتخفيف حالة عدم التأكد المصاحبة. له وسوف نتناول في هذا السياق أهم النقاط التي توضح ماهية المعلومات المالية وجودتها.

حيث تم تقسيم الفصل الأول الى المباحث التالية

**المبحث الأول:** مفهوم المعلومة وجودة المعلومة المالية

**المبحث الثاني:** عموميات حول عملية صنع القرار لغرض رفع الأداء المالي للمؤسسة

**المبحث الثالث:** الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

**المبحث الرابع:** عموميات حول المردودية المالية

## المبحث الأول: مفهوم المعلومة المالية وجودة المعلومة المالية

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المالية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية، وفي التمييز بين ما يعتبر إيجاباً ضرورياً وما لا يعتبر غير ذلك، ويجب تقييم فائدة المعلومات المالية على أساس أهداف القوائم المالية التي يركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمؤسسات ويجب أن يوجه المسيرين اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تنعكس عنايةهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم

### المطلب الأول: تعريف وقياس جودة المعلومات المالية

المعلومات المالية لها دور هام في التخطيط واتخاذ القرارات وإجراء العمليات والأنشطة داخل الشركة ويعتمد ذلك على جودة تلك المعلومات إذ إن عدم توفر خصائص نوعية فيها سيؤدي إلى مخارج عديمة الجدوى.

#### 1- مفهوم المعلومة المحاسبية والمالية:

تعتبر القوائم المالية للمؤسسة مصدراً لأي نوع من المعلومات سواء كانت محاسبية أو مالية أو في شكل بيانات، بحيث تنتج المعلومات المحاسبية بعد معالجة المدخلات من البيانات بتفسيرها وإعطائها معنى وهدف ليتم إيصالها إلى الجهات المختلفة في بيئة الأعمال المحيطة بالمؤسسة. في حين المعلومات المالية يمكن أن تكون محاسبية أو غير محاسبية، وبالتالي يمكن القول إن المعلومات المالية تضم في طياتها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي بالإضافة إلى معلومات أخرى من الأحسن استخدام مصطلح المعلومات المالية دون المحاسبية لأن النظام في حد ذاته يقدم معلومات مالية.

يقصد بالمعلومة المالية "مجموعة من الأحداث والمعاملات التي تمت معالجتها وعرضها من قبل المؤسسة حيث توفر وتعرض المؤسسات هذه المعلومات في القوائم المالية وفقاً للنظام المحاسبي المطبق ومعايير المحاسبة الدولية.

## 2-تعريف جودة المعلومات المالية:

هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية<sup>1</sup> ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية والمالية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة إن قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، ويكن عرض بعض المعايير لقياس الجودة وهي:

## 3-قياس جودة المعلومات المالية

### 3-1-المنفعة:

هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:

- منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم؛
- منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها؛
- منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها؛
- منفعة التقييم (تصحيحية): أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

### 3-2-الدقة:

إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

### 3-3-التنبؤ:

كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

<sup>1</sup> -ناصر محمد علي مجهلي, خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتحاد القرارات مذكرة ماجستير في العلوم التسيير تخصص محاسبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة باتنة 2009/2008 ص: 72



3-4-الفعالية: هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

### 3-5-الكفاءة:

هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها<sup>2</sup>.

المطلب الثاني: المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية وأبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومة المالية

### 1- القيود (المحددات الأساسية للمعلومات)

حسب الدراسة التي أجرتها " IASCF"، هناك قيدين أساسيين لتحديد محتوى المعلومات المالية وهي<sup>3</sup>:

➤ الأهمية النسبية .

➤ التكلفة.

#### 1-1- الأهمية النسبية:

تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار، حيث أن المعلومة المهمة نسبيا هي التي يؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف القرار والعكس، ومن خلال هذا نجد أن المعلومات المالية تنقسم إلى قسمين هامة نسبيا وغير هامة نسبيا وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف، أي تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار ، أي المعلومة الهامة نسبيا يجب إدراجها ومعالجتها بشكل دقيق، أما المعلومة غير الهامة نسبيا فالعكس إن اختبار درجة الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال العناصر التالية<sup>(1)</sup>:

- البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية؛
- حدود التجميع أو التفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية.
- البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافية لإدراجها في القوائم المالية.
- الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية.
- العلاقات الخاصة بين الوحدات والأفراد أو الجماعات المعنية، والتي تعبر على حقوق ومصالح اشخاص آخرين او جماعات أخرى.

<sup>2</sup> محمد ناصر علي المجهلي مرجع سبق ذكره ص 73

<sup>3</sup> نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، المؤتمر العلمي الدولي حول: «الإصلاح المحاسبي في الجزائر»، «مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF)» يومي 29 و30 نوفمبر 2011،

▪ الخطة والتوقعات الملائمة للإدارة.

إن صعوبة التعامل مع كل المعلومات المالية من طرف المستخدمين أوجبت أن يكون:

- عملية إعداد القوائم المالية تحمل تلخيصا للكم الكبير من المعلومات بطريقة تجعلها ذات معنى لمستخدمي تلك القوائم؛
- عدم عرض بيانات غزيرة تكون مظلمة وكذا عند عرض بيانات ملخصة.
- عدم التوسع في العرض للمعلومات المالية غير الملائمة.

1-2- تكلفة المعلومة:

يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد وهو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها، وبالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة و العرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال، إلا أن الأطراف الخارجيين هم الذين يقررون منفعتهم منها، إن العلاقة بين المنفعة و التكلفة تظهر إشكالية ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة ونشر المعلومات، وكذا مصاريف المراجعة والتدقيق التي تتحملها المؤسسة، إلا أن المؤسسة وخاصة الشركات المدرجة في البورصة تسعى لإظهار صورة راقية عن وضعيتها المالية من اجل كسب ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

هناك قيود أخرى وهي:

✓ **العرف الصناعي:** إن العرف الصناعي للمؤسسة هو عبارة عن عادات يتصف إما نشاط معين أو قطاع معين، وتعود أهمية هذه القيود كون المؤسسة تسعى إلى أن تكون متميزة في الإفصاح في قطاعها أو على الأقل في نفس المستوى لتمكين المستخدمين من المقارنة بين مختلف المؤسسات المتنافسة في نفس النشاط.

✓ **التحفظ:** إن التحفظ عبارة عن سياسة الحيطة والحذر وهي نتيجة لعدم التأكد في بعض ظروف أو بسباب تعدد طرق القياس، كل هذا يجعل المؤسسة تتحفظ في الاعتراف والعرض لمعلومات المالية في القوائم المالية المنشورة.

✓ **تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني:** من بين أهم خصائص المعلومات الملائمة أن تكون معبرة بصدق عن الأحداث والظروف الاقتصادية المتعلقة بها أي يجب تفضيل الجانب الاقتصادي على حساب الجانب القانوني في قياس وعرض المعلومات المالية.

2- ابعاد تحديد المعلومة المالية

إن احترام أبعاد معينة في معالجة وإعداد المعلومات المالية يؤثر بالإيجاب على جودتها، وهذه الأبعاد هي:

- **التحديد:** أي أن تكون المعلومة محددة بدقة.
- **السرعة:** إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة.
- **شمولية المعلومة:** يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها؛
- **الملائمة:** ملائمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات.
- **التوافق في التصوير أو التمثيل:** يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث.
- **التأكد:** يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة<sup>4</sup>.

## المطلب الثالث: تصنيف المعلومة المالية واستخداماتها والأطراف المستخدمة لمعلومة المالية واحتياجاتها

### 1: تصنيف المعلومة المالية

يختلف تصنيف المعلومات المالية تبعاً لعدة اعتبارات، سنعرضها فيما يلي:

#### التصنيف الأول: التقارير والقوائم المالية

وتتمثل في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي تقوم المؤسسات بإعدادها، وتمثل خلاصة لكل ما قامت به المؤسسة من عمليات، وتقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة، حيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات. وتتمثل في:

**1-التقارير الداخلية:** تعتبر التقارير احدى الوسائل الهامة التي تستعمل في الرقابة، حيث تعتبر أداة للاتصال بين مختلفة المستويات الإدارية في المؤسسة. ويجب أن تقدم هذه التقارير في الوقت المناسب، وأن تكون مفهومة من طرف مستخدميها، كما يجب إعداد هذه التقارير في شكل مفصل حسب المستويات الإدارية للمؤسسة، ويستدعي ذلك ضرورة تحديد مراكز المسؤوليات لإبراز الأقسام المسؤولة عن الفشل في تحقيق أهداف المؤسسة<sup>5</sup> ويمكن إيجاز أنواع التقارير الداخلية كما يلي:

<sup>4</sup> ناصر علي المجعلي مرجع سبق ذكره ص71

<sup>5</sup> -حاج قويدر قورين، أهمية وبناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (اسقاط على حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة اعمال، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، 2013/2012، ص257

**1-1- التقارير التشغيلية :** تركز التقارير التشغيلية على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المؤسسة لمساعدة الإدارة التشغيلية في التحكم و السيطرة على نظام العمليات يوماً بيوم. وتتمثل مهمة النظام المحاسبي في تسجيل مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة يومياً مما يعطي صورة واضحة عن واقع الأنشطة. كما يمكن تحديد كفاءة وفعالية هذه العمليات.

تهدف التقارير التشغيلية إلى توفير معلومات مالية عن الأعمال اليومية التي تقوم بها المؤسسة وذلك لاتخاذ قرارات تشغيلية<sup>6</sup>.

**1-2- التقارير التخطيطية :** تعتمد التقارير التخطيطية على الموازنات التقديرية، حيث تتضمن قيماً تقديرية و تعتبر هذه التقارير أداة هامة تساعد الإدارة في :

-التنبؤ بالأزمات التي قد تتعرض لها المؤسسة وتجنب وقوعها.

-توفر المعلومات في الوقت المناسب تعد مهمة لأغراض الرقابة وذلك للاكتشاف المبكر للانحرافات الضخمة مما يساعد في التخلص من المشكلة ومعالجتها قبل أن تصبح خارجة عن السيطرة.

وتهدف التقارير الرقابية من التأكد من أن التنفيذ الفعلي يتم بطريقة تحقق أهداف المؤسسة بأقل تكلفة وأحسن كفاءة ممكنة. كما تهدف التقارير الرقابية إلى قياس مدى نجاح أو فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها المخطط لها مسبقاً، من خلال المقارنة بين النتائج المخططة والنتائج الفعلية ومعالجة الانحرافات.

**1-3- التقارير المالية :** تقدم هذه التقارير بصورة ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية إلى الإدارة العليا. وتهدف هذه التقارير إلى تقديم معلومات حول:

- معلومات حول المركز المالي المخطط والفعلي.
- معلومات عن نتائج الأعمال المخططة والفعلية.
- معلومات عن التحليل المالي للقوائم المالية.
- معلومات عن خطط وسياسات المؤسسة في المستقبل ومصادر تمويلها.

ويجب أن تشمل هذه التقارير على توضيحات وتفسيرات تساعد الإدارة على فهم المعلومات المقدمة.

**2-القوائم المالية :** تلتزم المؤسسات الاقتصادية في نهاية كل سنة مالية بإعداد وعرض القوائم المالية، حيث تستخدم المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية من طرف أطراف داخلية و أطراف خارجية لاتخاذ القرارات.

<sup>6</sup> - عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2009،

**2-1-الميزانية قائمة المركز المالي:** هي قائمة مالية توضح في فترة زمنية معينة الوضعية المالية للمؤسسة وتعرض في شكل جدول يبين كل أصول وخصوم المؤسسة.

**2-2-جدول حساب النتيجة قائمة الدخل :** هو قائمة مالية توضح إيرادات ومصاريف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، كما تظهر نتيجة السنة. ويعد جدول حساب النتيجة بطريقتين: حسب الطبيعة وحسب الوظيفة.<sup>7</sup>

**2-3-جدول قائمة التدفقات النقدية :** هو جدول يوفر معلومات مالية عن التغير في خزانة المؤسسة أي التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من المؤسسة، و يتم تصنيف ثلاثة مجموعات من العناصر المسؤولة عن التغير في الخزانة (أنشطة الاستغلال،أنشطة الاستثمار،أنشطة التمويل)ويعدّ جدول التدفقات النقدية بطريقتين، طريقة مباشرة و طريقة غير مباشرة.

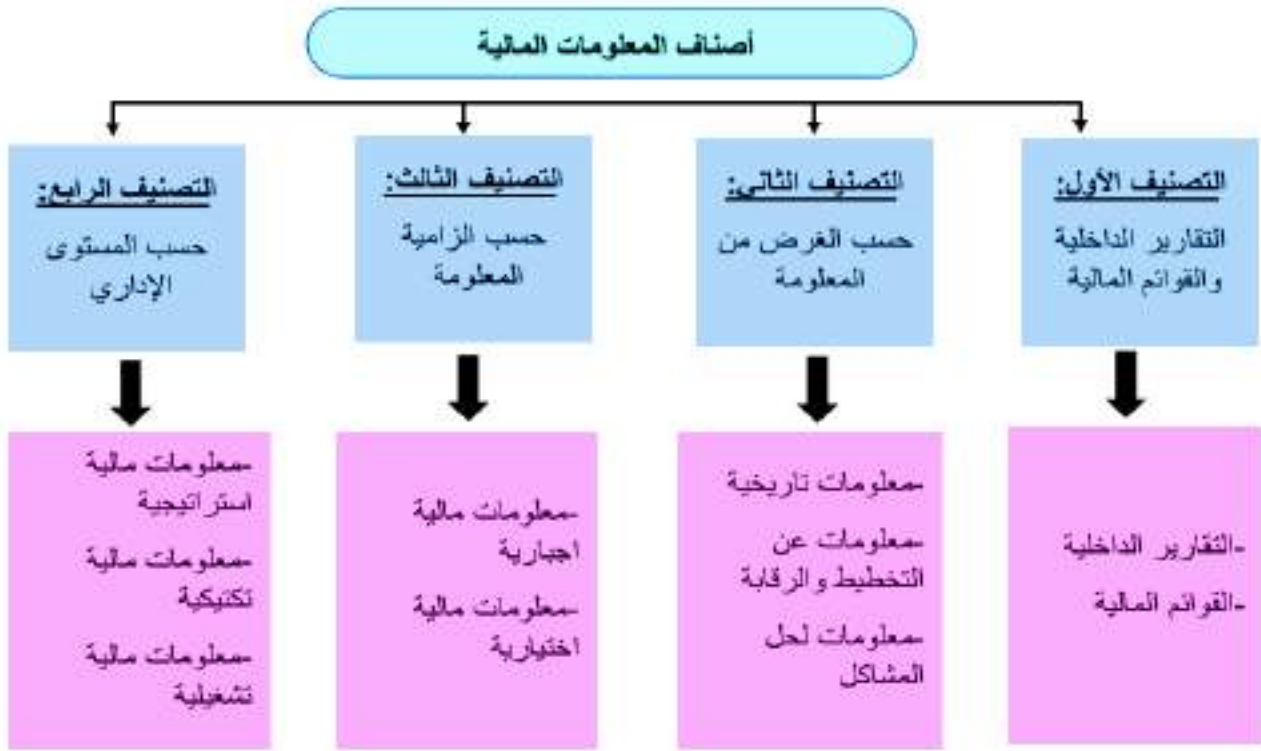
**2-4-جدول تغيرات الأموال الخاصة :** هو قائمة مالية توضح التغيرات في حقوق الملكية أي حركة رؤوس الأموال الخاصة خلال دورة معينة. ويشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت على رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة.

**2-5-الملحق:** يتضمن الملحق معلومات هامة حول السياسات والطرق المحاسبية المستعملة من طرف المؤسسة، بالإضافة إلى معلومات توضيحية وتفسيرية عن الميزانية وجدول حساب النتيجة.

**التصنيف الثاني:** حسب الغرض من المعلومات

<sup>7</sup> -امال زاوي, اثر تبني المعايير المحاسبية والمالية على جودة المعلومات المحاسبية والمالية مع دراسة ميدانية حول المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية, أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية, تخصص محاسبة ومالية, جامعة الجزائر 3 2017/2016 ص 77

الشكل رقم (1.1) التالي يوضح أصناف المعلومات المالية:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

حاج قويدر قورين، أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة) اسقاط على حالة الجزائر (، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف)

1. **معلومات تاريخية:** هي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي وهي عبارة عن معلومات فعلية تعكس الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، تستخدم هذه المعلومات في تقييم كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها وبيان مركزها المالي، كما تستخدم للأغراض الضريبية.

وتهتم هذه المعلومات بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها

2. **معلومات عن التخطيط والرقابة:** هي معلومات موجهة للإدارة، وتتعلق بفرص تحسين الأداء وتحديد انخفاض مستوى الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة ومعالجتها في<sup>8</sup> الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات المناسبة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية.

<sup>8</sup> -أحلام عكسة، اثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية، أطروحة دكتوراه العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3 2016/2015 ص 54.

تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية في المستقبل، كما تستخدم في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد المسؤوليات.

أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المساءلة لكل مستوى من المستويات.

**3. معلومات لحل المشكلات:** هي معلومات متعلقة باختيار أفضل بديل من البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات المناسبة. تستخدم هذه المعلومات في التخطيط الطويل الأجل مثل: قرار إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء أصول ثابتة جديدة بدلا من التي امتلكك وغيرها من القرارات الأخرى.

**التصنيف الثالث:** حسب إلزامية المعلومات من عدمها

**1. معلومات مالية إجبارية:** هي معلومات إلزامية بقوة القانون، حيث تلتزم المؤسسات الاقتصادية بمسك الدفاتر وحفظ السجلات والمستندات وإعداد القوائم المالية. وكذلك معلومات إجبارية أخرى عن الأجور والمرتببات والعملاء والموردين... الخ.

**معلومات مالية اختيارية:** هي معلومات اختيارية، للمؤسسة الحرية في إعدادها أو اعتمادها من عدمه، وبالرغم من أهمية وفائدة هذه المعلومات في اتخاذ القرارات إلا أنه يمكن للمؤسسة الاستغناء عنها لأنها ليست إجبارية، مثل مخرجات أنظمة الموازنات وأنظمة محاسبة المسؤولية والتقارير الخاصة للإدارة الداخلية.

**التصنيف الرابع:** حسب المستوى الإداري للمعلومات

**1. معلومات مالية استراتيجية:** هي تلك المعلومات التي تخدم المستويات العليا (الإدارة العليا)، وهي معلومات مالية تغطي فترة زمنية طويلة نسبيا، وتتعلق هذه المعلومات بصياغة الأهداف الاستراتيجية والخطط الطويلة الأجل<sup>9</sup>.

**2. معلومات مالية تكتيكية:** هي تلك المعلومات التي تخدم المستويات الوسطى / الإدارة الوسطى / وتساعد على تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعية من قبل الإدارة العليا، مثل: جدولة الإنتاج، وخطط الصيانة... الخ.

**3. معلومات مالية تشغيلية:** هي تلك المعلومات التي تخدم المستويات التشغيلية الإدارية التنفيذية (وهي معلومات متعلقة بالعمليات اليومية للمؤسسة، مثل: المعلومات المتعلقة بالمشتريات، المبيعات، الإنتاج اليومي... الخ)، والتي تهدف إلى تسيير العمليات التشغيلية.

<sup>9</sup> - أحلام عكسة، مرجع سبق ذكره، ص: 54

## (2) استخدامات المعلومة المالية

مع تطور المؤسسات الاقتصادية وازدياد حدة المنافسة وتوسع الاستثمارات أصبحت الحاجة ملحة لتوفير معلومات مالية تستخدم في اتخاذ القرارات وعلى جميع المستويات، حيث تتعدد المعلومات المحاسبية والمالية، فالمحاسبة هي المصدر الأساسي للمعلومات التي يتم الارتكاز عليها في اتخاذ القرارات على عدة أسس، والتي سيتم إيجازها على النحو<sup>10</sup> التالي:

1. **على أساس موضوع اتخاذها:** تتعدد القرارات المتخذة من طرف الإدارة فعندما تتعلق القرارات بتخصيص الموارد الاقتصادية للمؤسسة أو كيفية استغلال هذه الموارد بفعالية، تتطلب هذه القرارات معلومات عن الموارد المتاحة في الحاضر، أما بالنسبة للقرارات الاستغلال تتطلب معلومات عن كل بدائل الاستغلال المتاحة ومعلومات عن أساليب ونماذج لمتابعة الخطط، وقياس كفاءة وفعالية الأداء. وكل هاته المعلومات توفرها المحاسبة.
2. **على أساس البعد الزمني لإنتاج آثارها:** هناك ثلاثة أنواع من القرارات، القرارات قصيرة الأجل وهي التي تظهر نتائجها خلال فترة زمنية قصيرة لا تزيد عن سنة مثل: قرار زيادة كمية الإنتاج، القرارات المتوسطة الأجل وهي التي تظهر نتائجها خلال فترة تمتد من سنتين إلى خمس سنوات مثل: قرار اقتناء آلة إنتاجية جديدة، وهناك أيضا القرارات طويلة الأجل وهي التي تظهر نتائجها خلال فترة تزيد عن خمس سنوات مثل: قرار إنشاء فرع إنتاجي جديد، وتكون كافية لتحقيق الأهداف النهائية. تختلف حاجة القرارات إلى المعلومات باختلاف البعد الزمني لإنتاج آثارها فالقرارات قصيرة الأجل تحتاج إلى كثير من المعلومات عن الحاضر والقليل منها عن المستقبل، أما بالنسبة للقرارات الطويلة والمتوسطة الأجل تحتاج لكثير من المعلومات عن المستقبل القليل عن الحاضر<sup>11</sup>.
3. **على أساس الظروف التي يتم في ظلها اتخاذ القرارات:** ترتبط ظروف اتخاذ القرار بموضوعها والبعد الزمني لإنتاج آثارها، كما تتداخل مع غيرها من القرارات، حيث أن أغلب القرارات يتم اتخاذها في ظروف المخاطرة وعدم التأكد، والقليل من هذه القرارات تتخذ في ظروف مؤكدة.

<sup>10</sup> -زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص369.

<sup>11</sup> Amneh K. HAMAD, Ali A. AL-HADIDI, Summaries of Financial Accounting (International Financial Reporting Standards), Part one, Fourth Edition, Central Presses, Jordan, 2017, P : 4.



وقد توجهت المحاسبة من اعتمادها على معلومات الماضي المؤكدة ومعلومات الحاضر المعروفة إلى استعمال معلومات تنبؤية، احتمالية أو تقديرية عن المستقبل.

**4. على أساس مركزية اتخاذ القرار:** تختلف مركزية اتخاذ القرار وفقا لطبيعة النظام الاقتصادي السائد وكيفية استغلال الموارد الاقتصادية من طرف إدارة المؤسسة، حيث تختلف كمية ونوعية المعلومات المستخدمة من طرف المؤسسة باختلاف نمط الإدارة ومركزية اتخاذ القرار.

وفي الأخير تختلف استخدامات المعلومات حسب الموضوع الذي يتم اتخاذ القرار بشأنه، وحسب مدة القرار سواء كان القرار المتخذ قصير أو متوسط أو طويل الأجل، وحسب الظروف التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات وعلى أساس مركزية اتخاذ القرار.

### 3) الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية

تحتاج العديد من الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة إلى معلومات مالية مفيدة تلبي احتياجاتهم وتعتمد كأساس في اتخاذ القرارات، وتشمل فئة الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية أطرافا داخلية وأطرافا خارجية، وتمثل في:

#### 1- الأطراف الداخلية

وتتضمن كافة الأفراد من داخل المؤسسة الذين يقومون بتخطيط وتنظيم وإدارة المؤسسة، أي كل الأطراف التي لها علاقة بإدارة المؤسسة) كل الأطراف التي لها مصالح مالية مباشرة. وتمثل هذه الأطراف في:

- 1-1- المدراء : تشمل فئة المديرين بكافة مستوياتهم : المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفو الإنتاج، المدير المالي، موظفو المؤسسة<sup>12</sup>. وتحتاج هذه الفئة إلى المعلومات التالية: -معلومات حول التخطيط وتحديد الاستراتيجيات وتخصيص موارد المؤسسة ومراقبتها.
- معلومات حول الاحتياجات النقدية للمؤسسة خلال الأشهر القادمة.
- معلومات حول الديون المستحقة على المؤسسة.
- معلومات حول الأرباح التي حققتها المؤسسة.

وتلبية لاحتياجات المستخدمين الداخليين، فقد طور علم المحاسبة فروعاً محاسبية تقدم لها المعلومات اللازمة، مثل المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف.

<sup>12</sup> - حاج قويدر قورين، أهمية وبناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (اسقاط على حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 260

المستخدمون الداخليون بحاجة إلى معلومات مفصلة في الوقت المناسب. فتقوم المحاسبة الإدارية بتوفير التقارير الداخلية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بشركاتهم.

المحاسبة الإدارية تقوم بإمداد مديري الشركة بالمعلومات المالية والاقتصادية والتي يحتاجون إليها بصفة خاصة عند تقييم البدائل المختلفة<sup>13</sup>.

## 2- الأطراف الخارجية

وتتضمن كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين يريدون معلومات مالية عن المؤسسة مثل: المستثمرون والدائنون. ويمكن تقسيمهم إلى نوعين: فئات لها مصالح مباشرة في المؤسسة، وفئات لها مصالح مالية غير مباشرة.

تتضمن الفئات ذات المصالح المالية المباشرة الأطراف التالية:

### 1.2 المستثمرون الحاليون والمرتبون: وتشمل املاك المؤسسة، الشركاء، المساهمون، ويحتاج

المستثمرون إلى معلومات حول تقدم أو تطور المؤسسة وقياس نتائج أعمالها من ربح وخسارة، وكذلك مقارنة نتائج المؤسسة مع مؤسسات أخرى مماثلة وتحتاج هذه الفئة إلى المعلومات التالية:

- معلومات حول ربحية استثماراتهم والمخاطر المتعلقة بها.
- معلومات حول اتخاذ قرار شراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأسهم.
- معلومات حول قدرة المؤسسة على توزيع أرباح الأسهم.

### 2.2 المقرضون الحاليون والمحتملون: تحتاج هذه الفئة إلى معلومات حول قدرة المؤسسة على سداد أصل

القرض والفوائد المستحقة عليه قبل تاريخ الاستحقاق.

### 3.2 الموردون والدائنون التجاريون: يحتاج الموردون إلى معلومات حول استمرارية نشاط المؤسسة

لمعرفة أو لتقييم مدى قدرة المؤسسة على تسديد أو سداد ديونهم قبل تاريخ الاستحقاق، خاصة إذا كانت المؤسسة من العملاء (الدائمين) الذين تتعامل معهم بصفة دائمة.

### 4.2 الزبائن: يحتاج الزبائن إلى معلومات حول استمرارية نشاط المؤسسة، خاصة إذا كانت التعاملات

بين الزبائن والمؤسسة على المدى الطويل.

<sup>13</sup> - حسام عبد الله أبو خضرة، حسن سمير عشيح، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى مكتبة المجتمع العربي للنشر

والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص: 40

5.2. العاملون الحاليون والمحتملون: يحتاج العاملون إلى معلومات حول المركز المالي للمؤسسة واستقر رار وربحية المؤسسة، لتقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم.

6.2. النقابات العمالية: تحتاج هذه الفئة إلى معلومات عن الوضع المالي للمؤسسة وتحقيقها للأرباح للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم والمطالبة بزيادة رواتبهم عن طريق التفاوض مع أرباب العمل.

أما الفئات ذات المصالح المالية غير المباشرة فتتمثل في الأطراف التالية:

1. **السلطات الضريبية وإدارة الضرائب:** تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في معرفة مدى التزام المؤسسة بالقوانين الضريبية، وتحتاج أيضا إلى معلومات تساعد في تحديد قدرة المؤسسة على تسديد الضرائب المختلفة، ومدى مساهمة المؤسسة في الاقتصاد الوطني. غير أن هذه الفئة تصنف في كثير من الأحيان على أنها ذات مصالح مباشرة وتعتبر المستهدف الأول من المعلومة.
  2. **السلطات القضائية:** تحتاج هذه الفئة إلى القوائم المالية والمعلومات المالية للفصل في المنازعات القضائية.
  3. **المحللون الماليون والوسطاء الماليين:** تحتاج هذه الفئة إلى القوائم المالية والمعلومات المالية بهدف إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستشارات لاتخاذ القرارات الاستثمارية<sup>6</sup>. كما تختلف احتياجات المعلومات المالية لهؤلاء المحللين والمستشارين حسب رغبات عملائهم، حيث يتم تحليل ربحية وسيولة المؤسسة وتحليل توازنها المالي وتحليل سياسة توزيع الأرباح.
  4. **المخططون الاقتصاديون:** تحتاج هذه الفئة إلى المعلومات المالية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره واتجاهاته.
  5. **الجمهور:** تحتاج هذه الفئة إلى معلومات حول نشاط المؤسسة لمعرفة مدى مساهمة المؤسسة في الاقتصاد الوطني، من خلال توفير فرص العمل، وبكونها عميلا للموردين المحليين.
- تهتم المحاسبة المالية بتزويد المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين الخارجيين بالمعلومات المالية والاقتصادية التي يعتمدون عليها في اتخاذ القرارات.

ويوضح الجدول رقم (1-1) التالي كل فئات الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية.

الجدول رقم (1-1): الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية

الأطراف الخارجية		الأطراف الداخلية
لهم مصالح مالية غير مباشرة	لهم مصالح مالية مباشرة	لهم مصالح مالية مباشرة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- السلطات الضريبية</li> <li>- السلطات القضائية</li> <li>- المحللون الماليون والوسطاء الماليين</li> <li>- المخططون الاقتصاديون</li> <li>- الجمهور</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المستثمرون الحاليون والمحتملون</li> <li>- المقرضون الحاليون والمحتملون</li> <li>- الموردون والدائنون التجاريون</li> <li>- الزبائن</li> <li>- العاملون الحاليون والمحتملون</li> <li>- النقابات العمالية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الفريق الإداري في المؤسسة بكافة مستوياته</li> <li>- رئيس وأعضاء مجلس الإدارة</li> <li>- مدراء التسويق، الإنتاج، المالية...</li> <li>- مشرفو الإنتاج</li> <li>- موظفون وعاملون</li> </ul>
<b>المحاسبة المعتمدة:</b>		<b>المحاسبة المعتمدة:</b>
محاسبة مالية تختص بقياس وتوصيل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة للاستخدام الخارجي.		محاسبة إدارية ومحاسبة التكاليف للاستخدام الداخلي.

المصدر: رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري التطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2017، ص: 35.

ولا تقتصر فئة المستخدمين للمعلومات المالية على الأطراف المذكورة سابقا وحسب، بل تتعدى ذلك إلى كل الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة، والتي تبحث عن المعلومات المالية للمؤسسة لتلبية احتياجاتها واتخاذ القرارات.

## المبحث الثاني: دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية

مما شك فيه أن عملية اتخاذ القرارات تمثل جوهر الإدارة و بمثابة المحرك الأساسي للعملية الإدارية، لذلك فإن صانع القرارات لا يمكنه أن يعتمد على التخمين أو العشوائية عند اتخاذه للقرارات، و قد تتصف بعض المواقف بالمخاطرة و عدم التأكد خصوصا في بيئة الأعمال المعاصرة ، حيث توجد شدة المنافسة و الرغبة في التحسن المستمر ، و هذا كله يثير العديد من التساؤلات عن أهمية وقيمة جودة المعلومات في اتخاذ القرارات، وعليه أن يستند صانع القرارات عن المعلومات و البيانات و التي تتناسب مع كل موقف من القرارات ، ومنها يمكن الإشارة إلى ظهور أساليب لمعالجة هذه المعلومات و البيانات لأجل اتخاذ القرارات السليمة ، و هذا ما سنتطرق إليه.

### المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

#### 1- تعريف عملية اتخاذ القرارات وأهم عناصرها

تكتسي عملية اتخاذ القرار أهمية بالغة في المؤسسة، لذلك اوجب معرفة هذه العملية ومعرفة مراحلها.

#### 1-1- تعريف عملية اتخاذ القرارات:

"القرار الإداري هو سلوك أو تصرف منطقي ذو طابع اقتصادي، ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي يتم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل و حلول ممكنة و متاحة لحل المشكلة، ويعد هذا البديل الأكثر كفاءة و فعالية من بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار"<sup>14</sup>.

وعرف إتخاذ القرار على أنه " اختيار البديل من البدائل الكثيرة الممكنة من أجل الوصول الى هدف، أو حل مشكلة أو انتهاز فرصة؛

"يعرف أيضا على أنه " عملية اختيار بديل معين من بين بديلين أو أكثر."<sup>15</sup>

"مرحلة من عملية مستمرة تتضمن تصميم عدة بدائل، ومن ثم مقارنة وفرز أفضلها سبيلا في تحقيق هدف أو أهداف محددة ترتبط بمصالح أو تعبر عن تطلعات شخص طبيعي أو معنوي."<sup>16</sup>

وعند اتخاذ قرار معين بخصوص مشكلة معينة، يتطلب الأمر المرور بالخطوات التالية<sup>17</sup>:

- تحديد الهدف(الأهداف) المطلوب تحقيقه بصورة واضحة
- البحث عن البدائل المتوفرة من الوسائل والأساليب الأزمنة لتحقيق الهدف.
- اختيار بديل ما (اختيار البديل).

<sup>14</sup> حسين حريم، شفيق حداد، أساسيات الإدارة، دار الحامد، عمان، الأردن، 8991، ص140.

<sup>15</sup> السعدي رجال، بحوث العمليات (البرمجة الخطية)، دار رجزو، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2004، ص9.

<sup>16</sup> السعدي رجال، نفس المرجع، ص9.

<sup>17</sup> السعدي رجال، مرجع سبق ذكره، ص9.

- تنفيذ القرار الذي تم اتخاذه (اختيار البديل) .
- متابعة تنفيذ القرار المتخذ .

عملية المفاضلة بين البدائل تتم على أساس مؤشرات رقمية كمية ناتجة عن اعتماد معيار محدد<sup>18</sup>. كلما كانت بدائل القرار مشخصة ومحسوبة وفق أسس علمية وموضوعية، كلما أدى ذلك إلى اتخاذ القرار الأمثل الذي ينجم عليه الحل الأمثل للمشكلة محل الدراسة.

يرتبط القرار بشكل وثيق بالمؤشرات الكمية لما لهذه المؤشرات من دور فعال في توفير الأساس الذي يمكن بواسطته تعزيز قيمة متخذ القرار، وهذا ما يجعلنا نركز على المدخل الكمي من المداخل الرئيسية في اتخاذ القرارات وقد ازداد روادا هذا المدخل لسببين هما:

- التطورات الحاصلة في تقنية الحواسب الالكترونية واتساع استخداماتها،
- تزايد انظمة حفظ واسترجاع المعلومات<sup>19</sup>.

#### 1-2-1- عناصر عملية إتخاذ القرارات<sup>20</sup> :

1-2-1-1 **صانع القرار**: سواء كان ف رد أو جماعة، وتكون السلطة الكاملة بموجب القانون في إتخاذ القرارات وفقا لمركزه أو وضعه ضمك الهرم التنظيمي في أي مستور إداري في المؤسسة.

1-2-2-1 **موضوع القرار**: تتمثل في المشكلة أو المسألة التي يتم بشأنها إتخاذ القرار لأجل معالجتها ووضع حل مناسب.

1-2-3-1 **الأهداف والدوافع**: القرار المتخذ هو تصرف أو سلوك ناتج عن دافع معين لإشباع حاجة، أي أن كل قرار يتخذ له دافع يشبع حاجة ما وهو مبرر لاتخاذ القرار، وكلما ازادت أهمية إشباع الحاجة ازادت أهمية القرار المتخذ.

1-2-4-1 **المعلومات والبيانات**: حتى تتم دراسة المشكلة وتحديد أبعاده بشكل واضح لابد من جمع البيانات والمعلومات بخصوصها سواء كانت هذه المعلومات والبيانات تتعلق بالماضي أو الحاضر أو المستقبل، وهذا يعتمد على طبيعة المشكلة ذاتها أيضا وذلك للتأكد من عملية تنفذ وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

1-2-5-1 **التنبؤ**: يعني التنبؤ ما سيكون عليه الحال في المستقبل، وخاصة عندما تتعلق المشكلة بأمور مستقبلية يحتاج فيها متخذ القرار إلى معلومات وبيانات محتمل حدوثها في المستقبل.

1-2-6-1 **البدائل**: إن اتخاذ القرار عادة ما يتضمن اختيار واحد من البدائل المتاحة وهو الذي يمثل حلا للمشكلة التي هي محل القرار، فتحديد البدائل يعطي فرصة لاختيار أفضل.

<sup>18</sup>السعدي رجال، مرجع سبق ذكره، ص9.

<sup>19</sup>السعدي رجال، مرجع سبق ذكره، ص01.

<sup>20</sup>إبراهيم عبد العزيز شيجا، أصول الإدارة العامة، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 3991، ص413

## المطلب الثاني: مراحل عملية إتخاذ القرارات والعوامل التي تؤثر عليها

بعد معرفة عملية اتخاذ القرار وأهم عناصرها، أوجب معرفة مراحلها والعوامل المؤثرة عليها.

### 2. مراحل عملية إتخاذ القرارات:

إن الهدف من عملية إتخاذ القرارات هو معالجة المشاكل القائمة وقد تكون هذه الأخيرة واضحة أو غامضة من حيث أبعادها والأسباب المكونة لها، فعملية إتخاذ القرارات تمر بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

**2-1- تحديد المشكلة:** تعتبر من أهم مراحل اتخاذ القرارات وذلك لتوقف المراحل الموالية عليها، فعند تحديد المشكلة يجب التعمق في دراستها لمعرفة جوهر المشكل الحقيقي وليس الأعراض الظاهرية التي يوحي على أنها المشكلة الرئيسية. ويجب مراعاة تعريفها بدقة والاستعانة بأهل الخبرة في المؤسسة أو خارجها لتشخيص المشكلة على أسس علمية وموضوعية، أي تحديد الموضوع الم أرد إتخاذ القرار بشأنه.

**2-2- تحليل المشكلة و تحديد البدائل المتاحة:** يقصد بهذه المرحلة التفتيش أو التحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة في المرحلة الأولى ، و هي تفترض بدائل أو حلول للمشكلة التي تم تشخيصها ، و هذا يعتمد على قدرة المحلل في التحليل لإيجاد حلول جديدة بالاعتماد على الخبرات السابقة و المعلومات ، يجب أن يقوم المحلل بوضع أكبر قدر ممكن من الحلول البديلة حتى يضمن عدم وقوعه في الخطأ و اختيار البديل المناسب، و لهذا يجب أن يتوفر لهذا البديل الإسهام في تحقيق بعض النتائج التي يسعى إليها متخذ القرار ، و أن يكون في حدود الموارد المتاحة لمتخذ القرار.

**2-3- تقييم البدائل واختيار أفضلها:** تتمثل صعوبة هذه المرحلة في أن مزايا وعيوب هذه البدائل لا تتضح بصورة واضحة أثناء دراسة المشكلة، لكنها تظهر فعلا في المستقبل ويفترض أن يكون التقييم وفقا لمعايير وأسس موضوعية من أجل تبيان مزايا وعيوب كل بديل من هذه البدائل واختيار البديل الذي يتناسب وطبيعة المشكلة المراد حلها.

**2-4- التنفيذ والمراقبة:** لا ينتهي دور متخذ القرار عند اختيار البديل الأفضل للمشكلة، بل يقوم بتنفيذ القرار عن طريق تعاون الآخرين من خلال متابعة التنفيذ للتأكد من سلامة التطبيق وفاعلية القرار وقد يتطلب الأمر معرفة من لهم علاقة، كما أن شعور العاملين بمشاركتهم في صنع القرار يساهم في حسن تحويل البدائل إلى عمل فعال، كما أنه من الأفضل وضع جدول زمني ومالي لتسهيل عملية الرقابة واستمرارها والتأكد من التنفيذ في كل المراحل.

### 3 العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرارات

على الرغم من تعدد القرارات التي يتخذها المسيررون في المؤسسة وفي اليوم الواحد فإن العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرارات تزيد صعوبة وكلفة هذه العملية، فنجد عوامل من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو من داخلها تؤثر تأتي ار مباشر ار على هذه العملية، وفيما يلي عرض لأعم العوامل التي تؤثر على عملية إتخاذ القرارات<sup>21</sup>:

#### 3-1- عوامل البيئة الخارجية للمؤسسة: تتمثل هذه العوامل في الضغوطات الخارجية القادمة من المحيط

الخارجي للمؤسسة، والتي لا تستطيع التحكم فيها وهي:

- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في البلد؛
- التطورات التكنولوجية والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية
- الظروف الإنتاجية للقطاع مثل المنافسين والموردين والمستهلكين.

هذه العوامل تمثل ضغوط خارجية متأتية من البيئة التي تنشط فيها المؤسسة، فهي تتأثر وتؤثر في محيطها الخارجي، وكل هذه العوامل قد تؤدي بمتخذ القرار إلى إتخاذ قرارات لا ي ارها مناسبة تماما أو في مصلحة المؤسسة لكن فرضت عليه إتخاذ مثل هذه القرارات.

#### 3-2- عوامل البيئة الداخلية للمؤسسة: وتتمثل في العوامل التنظيمية وخصائص المؤسسة وهي عوامل كثيرة

نذكر منها:

- عدم وجود نظام للمعلومات داخل المؤسسة يقيد متخذ القرار بشكل جيد؛
  - عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والأقسام؛
  - درجة المركزية والحجم المؤسسة بالإضافة إلى الظروف المحيطة بمتخذ القرار؛
  - درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة؛
  - مدى توفر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة.
- ويظهر تأثير هذه العوامل بنواحي متعددة ترتبط بما يلي:
- تأثير القرار على مجموع الأفراد في المؤسسة؛
  - الموارد المالية والبشرية والفنية المتاحة أمام إدارة المؤسسة.

<sup>21</sup> حسين حريم، شفيق حداد، مرجع سبق ذكره، 8991، ص 155.



### المطلب الثالث: الأساليب المساعدة في إتخاذ القرارات والصعوبات التي تعترضها

يواجه متخذ القرار صعوبات عند اتخاذ القرار لذا وجب عليه إتباع أساليب:

#### 1- الأساليب المساعدة في إتخاذ القرارات

1-1- لوحة القيادة: هي عبارة عن مجموعة مؤشرات ومعلومات أساسية تسمح بتقديم نظرة عامة وشاملة

واكتشاف الضغوطات، واتخاذ قرارات توجيهية لعملية التسيير بغرض تحقيق الأهداف المسطرة، كما

تسمح بإعطاء لغة مشتركة لمختلف أعضاء المؤسسة، و تهدف إلى<sup>22</sup> :

- قياس الفعالية التسييرية من خلال المقارنة بين الحقيقة والتوقع.

- تقديم المعلومات الضرورية لأصحاب القرار المتعلقة بمستقبل المؤسسة.

تحتوي على مجموعة من المؤشرات تتعلق بالخزينة، الهيكل المالية والمردودية المالية لرؤوس الأموال، والتي من خلالها يمكن مراقبة التوازن المالي الشامل والمردودية الكلية.

1-2- القياس المقارن: وهو عبارة عن طريقة للتصنيف والترتيب من أجل تحديد التطبيقات الممارسات الأكثر

نجاحة في نشاط أو وظيفة ما واتخاذ كهدف يرتقي إليه.

كما عرفه المركز الأمريكي للجودة والإنتاجية بأنه " عملية قياس منظمة ومستمرة لمقارنة وقياس أداء أي المنظمة.

منظمة بأداء المنظمات الرائدة في أي مكان في العالم تهدف إلى الحصول على معلومات يمكن أن تساعد في إتخاذ ما تراه من إجراءات لتحسين أدائها.

ونجد له أنواع نذكر منها:

▪ **القياس المقارن الداخلي:** وتتم عملية المقارنة بين البيانات الداخلية مع أنشطة مماثلة في إدارات تشغيلية

لمؤسستين نظرا لسهولة الحصول عليها لانعدام السرية.

▪ **القياس المقارن التنافسي:** يتم مقارنة الأداء الحالي للمؤسسة مع الأداء الحالي للمنافسين الحاليين الذين

يقدمون نفس المنتجات.

1-3- الإبلاغ المالي: تتمثل المعلومات المالية التي الإفصاح عنها حاليا في البيانات المالية المحتواة في

القوائم المالية التقليدية وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، تدفقات الخزينة، بالإضافة إلى

معلومات أخرى تعتبر ضرورية ولكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في

الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءا من القوائم المالية.<sup>23</sup>

<sup>22</sup>توفيق محمد عبد المحسن، قياس الجودة والقياس المقارن، دار الفكر العربي، مصر، 6002، ص 194 و ص 195.

<sup>23</sup>توفيق محمد عبد المحسن، نفس المرجع السابق، ص 198.

## 2. الصعوبات التي تعترض عملية إتخاذ القرارات

كثيرا ما يجد متخذ القرار نفسه معرضا لكثير من العوائق التي تمنعه من الوصول إلى القرار المناسب ويمكن إجمال هذه العوامل في:

1-2- **عدم إدراك المشكلة وتحديدها:** يلقي متخذ القرار صعوبة في تحديد المشكلة نتيجة تداخل مسبباتها، مما يتعسر عليه عدم القدرة على تمييزها بدقة وبالتالي تتجه جهوده لمعالجة المشكلة الفرعية وعدم التعرض للمشكلة الحقيقية لعدم قدرة تحديدها وتعريفها.

2-2- **عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تتحقق بإتخاذ القرار:** إن القرارات تسعى دائما إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، هذه الأخيرة قد تتعارض مع بعضها وقد تتعارض مع أهداف بعض الإدارات والأقسام أيضا، كما قد تختلف في أهميتها مما يتطلب من متخذ القرار أولا التمييز من بين أقل الأهداف أهمية، ثم توجيه الجهود إلى تحقيق أكثر الأهداف أهمية.

2-3- **شخصية متخذ القرار:** قد يكون متخذ القرار واقعا عند إتخاذ قراره تحت تأثير بعض العوامل كالقيود الداخلية التي تشمل التنظيم الهرمي الذي تقرره السلطة، وبالتالي ينجم عنها خضوع متخذ القرار لسلطة أعلى تحدد الغايات الكبرى الواجب تحقيقها.

2-4- **نقص جودة المعلومات المتاحة:** يعد نقص جودة المعلومات من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار، إذ تعد المعلومات من أهم موارد المؤسسة في العصر الحديث حيث يجب أن تعطي صورة متجددة عن بيئة العمل وظروف وإمكانات المؤسسة.

## المبحث الثالث: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل المعلومات وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية التقييم المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية ناتجة عن معلومات دقيقة، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد:

## المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

## ✓ أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد بتقليل التكاليف.

ومن أهم هذه العوامل نجد:

- الرقابة على التكاليف.

- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية

المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة تصحيحها، ومن أهم هذه المؤشرات نجد<sup>24</sup>:

## • نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة:

وتحسب كما يلي:

$$\text{(اجمالي الفوائد + اجمالي الاصول المنتجة)} \times 100$$

حيث:

<sup>24</sup>حنان خميس دور القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي من اتخاذ القرارات المالية مذكورة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة

الماستر في العلوم المالية والمحاسبة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرياح ورقة 2011-

إجمالي الأصول المنتجة = إجمالي القروض + الاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية وتبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقد رتها على زيادة الاصول المنتجة نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع وتحسب كما يلي :

$$(إجمالي الفوائد المدفوعة + إجمالي ودائع العملاء والمستحقات) \times 100$$

حيث توضح هذه النسبة أهمية الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء، المستحقات) ويعبر تقص هذه النسبة على ربحية المؤسسة.

#### ✓ ثانيا: العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

#### المطلب الثاني: استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة

من اجل معرفة الوضعية المالية وتقييم أدائها المالي اوجب استخدام مؤشرات ونسب تحليل.

#### 1/ التحليل بواسطة النسب المالية :

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعه من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

يمكن تعريف النسب على أنها علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى، كرأس المال أو القيمة المضافة، وتسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة وتحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين والبنوك؛ فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية، ثم تفسير مدلول تلك العلاقة من خلال مقارنتها بالنسب المعيارية المتعارف عليها بين الماليين والمحللين ومن أهم هذه النسب نجد:

-نسب السيولة.

- نسب النشاط.
- نسب التمويل .
- والاستقلالية المالية .
- نسب المردودية.

### 1.1-نسب السيولة:

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل؛ وتهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقييم أرس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره، والهدف الرئيسي من تحليل هذه النسب هو الحكم على مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية وتتضمن هذه النسبة مجموعة من النسب وهي:

- السيولة العامة
- السيولة المختصرة
- السيولة الفورية

- نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل و تحسب كما يلي <sup>25</sup> :

$$\frac{\text{المخزون} + \text{الحقوق} + \text{النقدية}}{\text{القروض قصيرة الأجل}}$$

أو بمعنى آخر:

$$1 \geq \dots\dots\dots \left( \frac{\text{الأصول المتداولة} \div \text{القروض قصيرة الأجل}}{\dots\dots\dots} \right)$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، أي تحقق أرس مال عامل صافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة، أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تدارك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة أرس مالها أو تخفيض الديون قصيرة الأجل.

- نسبة السيولة المختصرة: تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير، وذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية، التي تؤثر على المخزونات.

<sup>25</sup> منير صالح هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر. المكتب العربي الحديث، طبعة الثانية، الإسكندرية، 1991 ص64.

وتحسب كما يلي:

(الأصول قصيرة الأجل - المخزونات) ÷ القروض قصيرة الأجل

وبمعنى آخر:

(قيم قابلة للتحقق + قيم جاهزة) ÷ القروض قصيرة الأجل

تحسب هذه النسبة بعد النسبة الأولى للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون البطيء.

- **نسبة السيولة الفورية:** تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاحة، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجودا لسداد ديونها. وتحسب بالعلاقة التالية:

النقدية ÷ قروض قصيرة الأجل

- **نسبة قابلية السداد**<sup>26</sup>: تقيس هذه النسبة مدى تمويل المؤسسة لأصولها من خلال الاقتراح وتحسب بالعلاقة التالية:

مجموعة الأصول ÷ مجموعة الديون

كلما انخفضت هذه النسبة دلت على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، بحيث تعبر على ديون الغير لدى المؤسسة، وبالتالي خطر أكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها، وبالتالي فهذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها.

**1-2- نسب النشاط:** تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنة فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على المدى البعيد.

<sup>26</sup> منير صالح هندي، نفس المرجع السابق، ص 84.

ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي:

- **معدل دوران المخزون:** تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة، و هي تعبر عن عدد الدورات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال و تحسب كما يلي<sup>27</sup> :  
في المؤسسات التجارية:

تكلفة شراء البضاعة /متوسط المخزون

○ في المؤسسات الصناعية:

تكلفة شراء المواد والأولية /متوسط المخزون

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلا على سهولة انسياب مخزون المؤسسة.

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يعني ذلك دراسة العلاقة بين الأصول واستخدامها وتعتبر هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد مبيعات منها، ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

صافي المبيعات /الأصول المتداولة

1-3- نسب التمويل والاستقلالية المالية:

تعتبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها عن المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه النسب نجد ما يلي:

- **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الدائمة /الأصول الثابتة .....=1

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل أرس المال العامل معدوم.

<sup>27</sup>أحمد عطا الله القطامين، التخطيط الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية (مفاهيم ونظريات وحالات تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 6991، ص761.

- نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

- نسبة الاستقلالية المالية<sup>28</sup>: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها ، و تحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة/مجموع الديون

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و2، وإذا كانت كذلك فإن البنوك توافق على إقراض المؤسسة.

- نسبة التمويل الخارجي: تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب بالعلاقة التالية

مجموع الديون/مجموع الخصوم

كلما قلت هذه النسبة ازادت من ثقة الممولين في قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها .

- 1-4- نسب المردودية: تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

- المردودية المالية: تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، و تحسب بالعلاقة التالية<sup>29</sup> :

النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

<sup>28</sup> Stephane griffiths , gestion financiere , edetion chihab , alger , 1996 , p 373

<sup>29</sup> Jean Pierre, Gestion Financière, Paris, 1986. p.p.181. 182



من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا توجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك .

- **المردودية الاقتصادية:** تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الصافية} \div \text{مجموع الأصول}$$

- **المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية):** تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الصافية} \div \text{رقم الأعمال خارج الضرائب}$$

لا يتوقف استخدام هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، بل تسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

- **مردودية النشاط (نسبة الهامش الإجمالي):** تسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة، لذلك هي تستعمل فقط من طرف المؤسسات التجارية فهي توضح الربحية التجارية لمختلف عمليات الشراء بغرض إعادة البيع، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الهامش الإجمالي} \div \text{رقم الأعمال خارج الضرائب}$$

ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة.

- **نسبة ربحية الاستغلال:** تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نتيجة الاستغلال} \div \text{رقم الأعمال خارج الضرائب}$$

- **نسبة القيمة المضافة:** تستعمل هذه النسبة لقياس مردودية المؤسسات الإنتاجية لأن القيمة المضافة تأخذ بعين الاعتبار معطيات عوائد الإنتاج وتكاليفه، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة المضافة} \div \text{رقم الأعمال خارج الضرائب}$$

كما يمكن إضافة

- نسبة الهامش: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{صافي الربح قبل الفائدة والضريبة} \div \text{صافي المبيعات}$$

- معدل العائد على حق الملكية: تعتبر هذه النسبة أحد أهم النسب المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية كنها تعكس ربحية السهم الواحد وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{صافي الربح قبل بعد الضريبة} \div \text{حق الملكية}$$

- معدل العائد على الاستثمار: وتعتبر من أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقييم الأداء في المؤسسات والتي تهتم الإدارة والملاك والمستثمرين وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{صافي الربح قبل الفائدة والضريبة} \div \text{مجموع الاستثمارات}$$

### 1-5- القدرة على التمويل الذاتي (CAF) :

توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها، أي اعتمادها على قدرتها الداخلية أو عن طريق اللجوء إلى مصادر خارجية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الصافية} \div \text{مخصصات الاهتلاك}$$

### المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي

هناك ثلاثة توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، وتتمثل أساسا في أرس المال العامل، احتياج أرس المال العامل، والخزينة.

(1) أرس المال العامل (FR): هو من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويسمى أيضا هامش الأمان، نجد له عدة تعريفات منها:

أنه هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.

هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول الثابتة،<sup>30</sup> ويمكن حسابه بطريقتين:

من أعلى الميزانية: أرس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة....

<sup>30</sup> P. Conso, R. Lavaud, Fonds de roulement et politique financière. Dunod, Paris, 1982, P 08.

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

الجدول (1-2) -عوامل تغيير رأس المال العامل

عوامل ارتفاع رأس المال العامل	عوامل انخفاض رأس المال العامل
-النقص في الأموال الدائمة. -تخفيض رأس المال. -توزيع جزء من الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص -حصول خسائر. -الزيادة في مستوى المخزون لمواجهة الطلب الزائد	-زيادة رأس مال الشركة -تكوين مختلف الاحتياطات -ارتفاع القروض طويلة الأجل -تحقيق أرباح -التداول عن الاستثمارات بالبيع

المصدر: من إعداد الطالبتين

هناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- رأس المال العامل الخاص (FRC): وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

- الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

- رأس المال العامل الإجمالي (FRg): هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط إستغلال المؤسسة وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، تشمل مجموعة الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي الصافي (FRNG)} = \text{موارد دائمة} - \text{استخدامات مستقرة}$$

أو

**أرس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - مجموع الأصول الثابتة**

الهدف من دراسة أرس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة، أي في طريق النمو أو التدهور.

• **أرس المال العامل الخارجي:** هو جزء من الديون الخارجية التي تمول أرس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة،

ويحسب بالعلاقة التالية:<sup>31</sup>

**أرس المال العامل الخارجي = مجموع الديون**

الهدف من دراسة أرس المال العامل الخارجي هو تحديد مدى التزام المؤسسة بعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

⇔ **التفسير المالي لأرس المال العامل:**

- ❖ **أرس المال العامل الموجب:** في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزامات على قصيرة الأجل، تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة، وهي وضعية مناسبة بالنسبة للمقدرة على السداد، لأن المؤسسة يمكن أن تواجه في أي وقت تسديد ديونها، على أن المؤسسة تمول استثماراتها بالأموال الدائمة.
- ❖ **أرس المال العامل المعدوم:** ويستعمل في بعض حالات التسيير المثلى للمؤسسة، ويكون هذا عن طريق ربط الالتزامات مع الاستحقاقات بصفة دقيقة، ولكن يمكن أن تحدث بعض الاضطرابات في التسيير غير متوقعة، مثلاً يرتفع حجم المخزون في المؤسسة في ظروف غير عادية ناتجة عن عدم وجود طلب فعال على المنتجات، حيث يرجع هذا إلى أسباب تتعلق بالمؤسسة وتسييرها، أو لم يكن في الحساب، وينجم عن ذلك عدة مخاطر في الآجل القصيرة خاصة فيما يتعلق بالقدرة على السداد.
- ❖ **أرس المال العامل السالب:** في هذه الحالة فإن السيولة لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات هنا سوف تواجه المؤسسة مشاكل من جانب التوازن المالي، وخاصة بالنسبة للقدرة على الدفع والاستدانة. هذا التحليل خاص بالمؤسسات الإنتاجية، أما المؤسسات التجارية فإذا كان أرس المال العامل موجبا يدل على أن المؤسسة قد جمدت جزء من أموالها، أما إذا كان معدوماً فيعبر عن رشادة تسييرها ويعبر عن التحكم في التزاماتها مع حركة المقبوضات في المؤسسة.

<sup>31</sup> إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار وائل لنشر و التوزيع ،

وعموما يمكن للمؤسسة التجارية أن تعرف وضعية مالية يكون فيها رأس مال العامل سالب، خاصة في حالة ما إذا كانت درجة تحول أصولها المتداولة أسرع من درجة استحقاقية ديونها القصيرة الأجل.

(2) **احتياج رأس المال العامل (BFR):** ندرس احتياج رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يصل موعد تسديدها وتسمى موارد الدورة، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياج دورة الاستغلال، فيحاول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع الاحتياجات، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل (BFR)} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة} \quad \text{أو}$$

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = (\text{أصول متداولة} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

في احتياجات الدورة استثنينا القيم الجاهزة، لأنها لم تصبح في حالة سيولة، وفي موارد الدورة استثنينا السلفات المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل.

• **تغيرات احتياجات رأس المال العامل:**

- ✓ **احتياج رأس المال العامل السالب:** هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.
- ✓ **احتياج رأس المال العامل الموجب:** هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول إن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.
- ✓ **احتياج رأس المال العامل المعدم:** عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

(3) **الخزينة:** يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال. ويمكن حساب الخزينة بطريقتين<sup>32</sup> :

$$\text{الخزينة (T)} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{احتياج رأس المال العامل الإجمالي} \quad \text{أو}$$

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{سلفات مصرفية}$$

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة:

<sup>32</sup>إلياس بن الساسي ويوسف قرشي، مصدر سبق ذكره، ص153.

- ✓ **خزينة الموجبة:** هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات
- ✓ **الخزينة السالبة:** نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الاستغلال فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل، هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، وهذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.
- ✓ **الخزينة الصفريّة:** إذا كانت الخزينة صفريّة هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل، وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

## المبحث الرابع: عموميات حول المردودية المالية

تعتبر المردودية الدالية صورة عن السياسة التمويلية للمؤسسة وهي شرط لكل نمو، فالمؤسسة لكي تتطور عليها أن تستثمر والاستثمارات يجب أن تمول، وضمن هذه الحلقة لا بد من تدعيم الأموال الخاصة.

### المطلب الأول: مفهوم وأهمية المردودية المالية

#### 1- تعريف المردودية المالية :

تعرف بأنها مردودية الأموال الخاصة وهي قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية مرتفعة حتى يسمح للمساهمين أرباحا كافية، بسكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة في إطار اقتصاد السوق.

#### 2- أهمية المردودية المالية:

ان المردودية الالية ليست مجرد هدف فقط، بل هي أيضا وسيلة لتحقيق الاستراتيجية لتطوير وتوسيع المؤسسة، او خلق منتجات جديدة، وهذا دور تكميلي للحفاظ على توازن المؤسسة وهي أساس لتقييمها وبالتالي التعرف على مراكز القوة والضعف

فيها، وكذا تحديد ومعرفة وضعيتها داخل القطاع الذي تنشط فيه، وتساعد في عملية اتخاذ القرارات، وتتخذ كأساس لتصحيح الانحرافات، وذلك بمقارنتها بنتائج السنوات السابقة<sup>33</sup>.

#### 3- مكونات المردودية المالية

تتكون المردودية المالية من العناصر التالية:

##### 1.3. المكونات الاقتصادية:

- الإنتاجية
- الربحية
- الفعالية

##### 2.3. المكونات المالية

- التدفقات النقدية
- الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي

<sup>33</sup> محمد أمث عوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة

ماجستير، قسم العلوم

التجارية، جامعة الجزائر، 3الجزائر، 2010-2011ص54.

### 1.1.3 الإنتاجية

يشير مصطلح الإنتاجية بصفة عامة الي نسبة المخرجات الي المدخلات وتشمل المدخلات ساعات العمل او تكلفتها وتكاليف الإنتاج والآلات والمعدات بينما تشمل المخرجات على المبيعات، الدخل الحصه، السوقية.

### 2.1.3 الربحية:

وهي القدرة على تحقيق الأرباح بالنسبة للمؤسسة أي تعني فائض في النواتج مقارنة في الأعباء.

### 3.2.1الفعالية:

وهي ترتبط بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة ومن ثم الفعالية تتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية من نمو المبيعات وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسة.

### 2.3. المكونات المالية:

ان المردودية المالية من الوجهة المالية تتركز على مفهومين هما:

### 1.2.3. التدفقات النقدية:

وهي رصيد التدفقات المتعلقة بالمشروع خلال فترة زمنية معينة وتتمثل في جدولين

1\_جدول المقبوضات النقدية ويتضمن التدفقات النقدية الداخلة

2-جدول المدفوعات النقدية ويتضمن التدفقات النقدية الخارجة

والفرق بينهما التغير الذي طرأ على رصيد النقدية

### 2.2.3. الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي:

ويقصد به مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء الى مصادر خارجية ويتكون التمويل الذاتي من الأرباح غير موزعة والاهتلاكات السنوية للأصول ومؤونات الخسائر والأعباء طويلة الاجل.

### 4- أهداف المردودية

تعتبر المردودية مطلب أساسي لتغطية تكلفة رأس المال، وهي أيضا ضرورة مالية سواء للحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة أو لضمان توازها المالي أو لزيادة قدرتها التوسعية<sup>34</sup>.

<sup>34</sup> ناصر دادي عدون , تقنيات مراقبة التسيير , الجزء الأول , الدار المحمدية , بدون رقم الطبعة , الجزائر 1990ص80,



وتتمثل أهدافها في تحقيق ما يلي:

- ✓ قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة البديلة؛
- ✓ تلعب دورا جوهريا في تأمين تشغيل وتطوير المؤسسات عن طريق إنماء الموارد المتاحة؛
- ✓ تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة؛
- ✓ تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات؛
- ✓ ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة؛
- ✓ قياس القدرة الداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلية للمنظمة.

### المطلب الثاني: متطلبات ومركبات المردودية وكيفية تحسين المردودية المالية

وقوفا على مدى مساهمة المردودية في الحكم على الأداء المالي، يجب ذكر أهم متطلباتها ومكوناتها، التي يمكن ايجازها في الآتي:

اولا: متطلبات المردودية

تقيس المردودية فعالية المؤسسة وكفاءة مسيرتها، ولا يتم هذا إلا إذا توفرت مجموعة من المتطلبات، التي تتمثل في مراقبة، قياس، وتحليل المردودية، ويمكن ايجازها في الآتي:

1- مراقبة المردودية: أن مراقبة المردودية تعتبر عملية جد هامة بالنسبة للمؤسسة، حيث تستطيع من خلالها تدارك الأخطاء والانحرافات بسرعة، وفي وقت قصير، وتستلزم هذه المراقبة مجموعة من الاجراءات نذكر منها:<sup>35</sup>

- ✓ وضع تقديرات مفصلة عن النتائج المالية والاقتصادية في حدود امكانيات المؤسسة.
- ✓ تحديد فوري للانحرافات، وتقليل مصادر الخلل وأسبابه.
- ✓ اتخاذ الاجراءات التي من شأنها أن تنقص من حدة هذه الانحرافات، بحيث تكون هذه الانحرافات مدروسة ومناقشة، من أجل الاقتراب الى مسار الأهداف الموضوعية، ومراقبة المردودية عملية مستمرة، تكون على أساس الوثائق والمعلومات المحاسبية.

ثانيا: مركبات المردودية المالية

<sup>35</sup>السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، بدون رقم للطبعة، السعودية،

يمكن تحليل المردودية المالية إلى ثلاث مركبات أساسية<sup>36</sup>:

$$\checkmark \text{ المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال}} \times \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الاصول الاقتصادية}} \times \frac{\text{الاصول الاقتصادية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

ويلاحظ أن المردودية الدالية تتشكل من ثلاث نسب أساسية وهي<sup>37</sup>:

1. **معدل الربحية المالية**: يتمثل في النسبة الأولى  $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال}}$ ، هذه النسبة تقدم كلاسيكيا الهامش الصافي للمؤسسة،

الذي يحدد السياسة التجارية للمؤسسة، إذ أمكن من خلالها معرفة الموقع التنافسي للمؤسسة في سوق السلع والخدمات والمنتجات التي تقوم بإنتاجها.

2. **معدل دوران الأصول**: يتمثل في النسبة الثانية  $\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الاصول الاقتصادية}}$ ، هذه النسبة تقدم معدل دوران الأصول الذي يوضح

الفعالية الانتاجية للمؤسسة، هذا المعدل يسمح بمقارنة الخيارات الصناعية والتكنولوجية للمؤسسة المتواجدة في نفس فرع النشاط.

3. **معدل الاستدانة**: يتمثل في النسبة الثالثة  $\frac{\text{الاصول الاقتصادية}}{\text{الاموال الخاصة}}$ ، هذه النسبة تحدد سياسة التمويل بالنسبة للمؤسسة وبأكثر

دقة تقيس معدل مديونية المؤسسة، لأن رأس الدال المستثمر يتكون من رأس الدال الخاص والديون، وعليه تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى نجاعة المؤسسة في اختيارها لسياسة مالية معينة تسمح لذا بتسجيل مستوى معين من النمو.

يتضح لنا سبق أن المركبات الأساسية للمردودية المالية تتمثل في كل من معدل الاستدانة، معدل الربحية، ومعدل دوران الأصول، أي بتعبير آخر معدل الربحية ومعدل دوران الأصول من المكونات الأساسية للمردودية الاقتصادية، فانه يمكن الاستنتاج مباشرة بأن مستوى المردودية المالية يتحدد تبعاً لمستويات كل من المردودية الاقتصادية ودرجة الاستدانة<sup>38</sup>.

**ثالثاً: تحسين المردودية المالية**

يتطلب تحسين معدل المردودية المالية ما يلي<sup>39</sup>:

✓ تحسين النتيجة برفع المبيعات وبتخفيض التكاليف؛ بتخفيض الأموال الخاصة وتعويضها باللجوء الى الاستدانة (الرفع المالي) للمحافظة على رأس المال المستثمر.

<sup>36</sup> Hubert De La Brulerie, Op.cit. , p 185

<sup>37</sup> Bouguerra Razik, Op.cit, p 15

<sup>38</sup> - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص20.

<sup>39</sup> - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، مرجع سبق ذكره .

✓ حسن التسيير .

✓ معدل مردودية اقتصادية جيد.

### المطلب الثالث: التقنيات المستعملة لتحديد وقياس المردودية المالية

#### 1- قياس المردودية:

وهي الأخرى تعتبر أمر مهم جدا، حيث قذف إلى اكتشاف نقاط القوة والضعف من أجل تصحيح الانحرافات، للنهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم. حيث تخضع مردودية المؤسسة من جهة إلى العلاقة المتحصل عليها من طرف المؤسسة ومن جهة أخرى إلى الوسائل المستعملة للوصول إلى هذه النتيجة أي: المردودية

=  $\frac{\text{النتيجة المتحصل عليها خلال فترة زمنية معينة}}{\text{الوسائل المستعملة للوصول إلى هذه النتيجة}}$  وتتمثل أهدافها في تحقيق ما يلي:

- ✓ قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة البديلة.
- ✓ تلعب دورا جوهريا في تأمين تشغيل وتطوير المؤسسات عن طريق إنماء الموارد المتاحة.
- ✓ تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة.
- ✓ تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات.
- ✓ ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة.
- ✓ قياس القدرة الداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلية للمنظمة.

من بين متطلبات المردودية قياسها أيضا لا بد منه قصد اكتشاف ومعرفة نقاط الضعف والقوة وذلك لهدف تصحيح الانحرافات أي العجز والنهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم وفي جميع المؤسسات الوطنية نجد ان التسيير المالي يرتبطان ارتباطا وثيقا بالمحاسبة.

ان تحاليل التمييز وخاصة على مستوى دراسات المردودية المعينة وخاصة في المرحلة الحالية تضم فرعين متكاملين وهما.

✓ المحاسبة العامة

✓ المحاسبة التحليلية

إضافة إلى تقنيات وأدوات أخرى تخص المشاريع الاستثمارية منها:

1-1- **معدل العائد الداخلي (T.I.R):** يعرف على انه "معدل الاستحداث الذي يجعل القيمة النقدية للتدفقات النقدية المستحدثة من خلال صافي القيمة الحالية يساوي مجموع التكاليف الأولية للمشروع" وتعبير آخر

هو "ذلك العدل الذي يجل القيمة الحالية الصافية وعمره يساوي الصفر" بمعنى ان التدفقات تغطي التكاليف. لو افترضنا ان مشروعا استثماريا يتطلب تكلفة قدرها  $C_0$  اقتصادي<sup>40</sup>

يقدر بـ  $N$  سنة ويعطي تدفقات نقدية صافية سنويا قدرها  $Rna$  خلال عمره الاقتصادي ويكون للمشروع قيمة متبقية في نهاية عمره الاقتصادي تقدر بـ  $Vr$  فان معدل العائد الداخلي يحقق المساواة التالية:

$$VAN = 0 \Leftrightarrow + \frac{\sum Rina}{(1+TRI)t} + \frac{VR}{(1+TRI)N} - \frac{C0}{(1+TRI)t} = 0$$

$$\frac{\sum Rina}{(1+TRI)t} + \frac{VR}{(1+TRI)N} - \frac{C0}{(1+TRI)t} \Leftrightarrow$$

وبيانها تكون العلاقة عكسية بين صافي القيمة الحالية ومعدل الاستحداث الداخلي ونقطة تقاطع الدالة مع محور الفواصل (والذي يمثل قيم معدل الاستحداث) هي القيمة التي تتساوى عندها التدفقات النقدية الصافية المستحدثة مع تكاليف المشروع المستحدثة وهي حسب التعريف السابق تعبر عن معدل العائد الداخلي للمشروع.

**ملاحظة:** من خلال استخدام معدل العائد الداخلي كمييار للمفاضلة يمكن ان نستنتج ما يلي:

- ✓ إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل الاستحداث يقبل المشروع.
- ✓ يرفض المشروع إذا كان معدل الاستحداث أكبر من معدل العائد الداخلي.
- ✓ إذا تعلق الأمر بالمفاضلة بين المشاريع يفضل ويختار المشروع الذي أكبر معدل عائد داخلي.

1-2- معيار القيمة الحالية الصافية (VAN) «Valeur Actuelle Nette»

تتمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية في الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات الخارجة فادا افترضنا ان المشروع بدأ تشغيله في سنة التأسيس فان صافي القيمة الحالية يمكن ايجادها كما يلي<sup>41</sup>:

$$VAN = \sum_{t=0}^{1=n} \left( \frac{r_t - c_t}{(1+r)^t} \right) - \sum_{t=0}^{1=n} \left( \frac{D_t}{(1+r)^t} \right)$$

حيث تعتبر :

- $t$  : تعبر عن الزمن
- $Rt$  : التدفقات النقدية السنوية الجارية الداخلة
- $CT$  : التدفقات السنوية الخارجة

<sup>40</sup> Abdeallah boughaba ,op-cit,pp27-28

<sup>41</sup> مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004، ص. 126.

- **Dt** : التدفقات الاستثمارية و تشمل الاستثمار المبدئي و الانفاق الاستثماري الذي يحقق بعد بدء التشغيل و راس المال العامل لأول الدورة.

وبعد حساب قيمة **VAN** يتم اختيار المشروع الذي يحقق أكبر صافي قيمة حالية موجبة ورفض المشاريع الأخرى في حالة كون المؤسسة تختار بين مشاريع بديلة اما اذا كان الاختيار يتم بين مشاريع مستقلة فعليها قبول كافة المشاريع التي تحقق صافي قيمة حالية موجبة.

## خلاصة الفصل:

تعد المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية بمختلف أنواعها ذات دلالة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة.

كما تعتبر الجودة في المعلومات المالية من أهم الخصائص التي يطلبها المسكرون من أجل اغتنام أي فرصة تسمح للمؤسسة من زيادة قدراتها وكذلك من أجل إعطاء قرارات لا تتعارض وأهداف المؤسسة.

إن الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة هي الأساس الذي تبنى عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها، والتي تتضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

و من أجل مفهوم تلك المعلومات التي تقدمها القوائم المالية و استخدامها بشكل صحيح في إتخاذ القرارات بمختلف أنواعها فإن المستخدم يلجأ إلى عملية تحليل هذه المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة و توضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية ، و كان ذلك بعد إجراء تعديلات على القيم الموجودة في القوائم المالية و التي تلخص في قائمة تدعى الميزانية ، لكن بعد تطبيق النظام المحاسبي الجديد في الجزائر و الذي تم بموجبه تعديل عناصر الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج ، إضافة إلى إدراج قوائم جديدة مثل جدول تدفقات الخزينة ، أصبحت تلك القوائم المالية لا تحتاج إلى إجراءات تعديلية عميقة كما كانت عليه في السابق ، و يمكن حساب المؤشرات المالية مباشرة من القوائم المالية.

يتم إتخاذ القرارات المالية بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية التقييم للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة وعلى أساسه يقوم المسكرون باتخاذ قرارات جديدة أو تصحيحية للإجراءات المطبقة سابقا ذلك عن طريق استعمال وسائل تساعد المسيرين على إتخاذ قرارات رشيدة وصحيحة.

تعتبر المردودية المالية عن مدى كفاءة نشاط المؤسسة الاقتصادية ومدى قدرتها على خلق نتيجة إيجابية نتيجة السنة المالية تكون أهمية الموارد المالية الأموال الخاصة التي استعملت بغرض الحصول عليها خلال فترة معينة غالبا تكون في سنة مالية واحدة وتقييمها يكون من خلال المقارنة بين النتيجة والموارد.

## الفصل الثاني

دراسة حالة شركة سونلغاز - عين تموشنت -

**المبحث الأول: التعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز -عين تموشنت-**

تعتبر سونلغاز المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك نقل الغاز وتوزيعه عبر قنوات، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسس ولا سيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز إلى الخارج .

**المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز سونلغاز**

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ التصنيع الجديد للجزائر حيث تم التفكير في إقامة صناعات مثل التعدين مع إنشاء الأفران العالية في بونة (عنابة) وذلك من أجل استغلال راي ما يدو حاليا بالجزائر، زفيزف ومنجم الحديد بالونزة والإسمنت وغيرها. وبالتالي تبين آنذاك أن الطاقة الكهربائية والغازية أصبحت أكبر من ضرورة حيث كان المرسوم 5 جوان 1947 هو الذي أنشأ المؤسسة العمومية الوطنية كهرباء وغاز الجزائر رمزها المختصر

.EGA

لقد تم إنشاء سونلغاز وفقا للأمر رقم 69-59، المؤرخ في 28 جويلية 1969) الصادر في الجريدة الرسمية رقم 63 بتاريخ 1 أوت 1969 (المتضمن فتح شركة الكهرباء وغاز الجزائر EGA وإنشاء الشركة الجديدة المتمثلة في الشركة الوطنية للكهرباء والغاز .

يندرج هذا النص في إطار تدابير تأميم القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني وهي العملية التي انطلقت في 1966 بل قبل هذا التاريخ بالنسبة لبعض القطاعات.

في 1969 كانت سونلغاز قد أصبحت مؤسسة ذات حجم كبير بلغ عدد موظفيها حوالي 6000 عون وأصبحت تمون حوالي 700000 زبون ومنذ تنصيبها اهتمت الشركة بالإضافة إلى تركيب وصيانة التجهيزات المنزلية التي تشتغل بالكهرباء أو الغاز بترقية استعمال الغاز الطبيعي والكهرباء في القطاعات الصناعية والصناعات التقليدية والاستعمالات المنزلية.



### فروع الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز (سونلغاز)

1-1 فروع المهن القاعدية والتي تتكون من:

- مسير منظومة الكهرباء OS؛
- الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE؛
- شركة توزيع الكهرباء والغاز للجزائر SDA؛
- شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط SDC؛
- شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب SDO؛
- شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق SDE؛
- الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء GRTE؛
- الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الغاز GRTG؛

1-2 فروع الأشغال وتتكون من:

- شركة هندسة الكهرباء والغاز CEEG؛
- شركة التركيب الصناعي ETTERKIB؛
- شركة إنجاز القنوات KANAGHAZ؛
- شركة إنجاز المنشآت الأساسية INERGA؛
- شركة أشغال الكهرباء كهريف KAHRIF؛
- شركة هندسة الكهرباء والغاز CEEG.

1-3 فروع المهن المحيطة وتتكون من:

- الجزائر أنفر ماسيون تكنولوجي ELIT؛ (ROUIBAECLAIRAGE) روبية للإضاءة
- شركة الممتلكات العقارية للصناعات الكهربائية والغازية SOPIEGE؛
- صندوق الخدمات الاجتماعية والثقافية لعمال الصناعات الكهربائية والغازية FOSC؛
- المتجر الجزائري للعتاد الكهربائي والغازي CAMEG؛
- مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز CREDEG؛
- نزل المزارعين HMP؛

- معهد التكوين في الكهرباء والغاز IFEG؛
- شركة صيانة التجهيزات الصناعية MEISPA؛
- صيانة وخدمات السيارات MPV؛
- الشركة الجزائرية لتقنيات الإعلام SAT\_INFO؛
- شركة خدمات المحولات الكهربائية SKMK؛
- شركة طب العمل للصناعات الكهربائية والغازية SMT؛
- شركة الوقاية والعمل الآمن SPAS؛
- شركة النقل والشحن الاستثنائي للتجهيزات الصناعية والكهربائية TRANSMEX.

#### 1-4- فروع المساهمة وتتكون من:

- ✓ ألجريان أنج يرنغسرفي كومبني ALGESCO.
- ✓ ABBESCO ابييسكو.
- ✓ ألجريان إينرجي كومبني AEC.
- ✓ KAHRAMA كهرماء.
- ✓ الجزائر للطاقة الجديدة NEAL.
- ✓ الشركة الجزائرية الفرنسية للهندسة والإنجازات SAFIR.
- ✓ SIMAS سيماس.
- ✓ شركة كهرباء البرواقية SKB.
- ✓ شركة كهرباء شرشال SKC.
- ✓ شركة كهرباء سكيكدة SKS.

الشكل رقم (2.1): فروع الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز سونلغاز



المصدر: وثائق من قسم الموارد البشرية

**المطلب الثاني: تطور شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب SDO مديرية التوزيع لعين تموشنت**

يعتبر توزيع الكهرباء والغاز خدمة عامة بهدف ضمان التموين بالكهرباء والغاز في أحسن ظروف الاستمرارية والجودة والأمن والسعر واحترام القواعد والبيئة.

وتعتبر شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع من فروع مجمع سونلغاز وهي شركة مساهمة برأس مال قدره 25 مليار دج وهي تتشكل من مجموعة وظيفية وتشغيلية تغطي 511 بلدية موزعة على 17 ولاية شمال وغرب البلاد ويمتد على مساحة 933362 كم<sup>2</sup> مع عدد من سكان 10044311.

وتتشكل من 113 وكالة تجارية.

-63 مقاطعة كهرباء.

-46 مقاطعة غاز.

19- مقاطعة لاستغلال الغاز.

كرس القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05/02/2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق الأنايبب فصل الجانب القانوني والوظيفي والمحاسبي للأنشطة التابعة لمجمع Sonalgaz مكرسة من طرف الشركات المنبثقة عنها، كل شركة مجهزة بقنواتها الاجتماعية الخاصة.

مديرية التوزيع لولاية عين تموشنت تنتمي إلى شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب SDO هذه الأخير تكون شركة بالأسهم حيث تبنت منذ شهر أفريل 2009 ميثاق بياني جديد لتمييز هويتها المتكونة من مجموعة من مديريات وظيفية و من عشرون مديريات توزيع تغطي سبعة عشر ولاية من الشمال الغربي إلى الجنوب الغربي للبلاد بخبرة أكثر من خمسين سنة ويزائن أصبحوا أكثر مطالبة ضروري كموزعين للكهرباء والغاز على مستوى ولاية عين تموشنت أن تقترب أكثر من زبائنهم بتجزئتهم ووضع خلية للرصد والسمع لكل فئة حتى تقدر على تطلعاتهم والاستجابة لانشغالاتهم وتلبيتها لضمان ولائهم.

#### 1- مديرية التوزيع لولاية عين تموشنت

1-2 مديرية التوزيع لعين تموشنت: تضمن الاستمرارية جودة عالية للخدمة في مجال الكهرباء والغاز متميزة بمساواة في المعاملة لكل الزبائن على مستوى الولاية، تغطي 08 دوائر وهي عين تموشنت، المالح، ولهاسة، عين الكيحل، حمام بوحجر، عين الأربعاء، بني صاف، العامرية.

تشغل مديرية التوزيع لعين تموشنت 347 عون من كل الفئات الاجتماعية المهنية، لديه: التعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغازا شبكة مكونة من 06 وكالات تجارية و03 أقسام استغلال الكهرباء و03 أقسام لاستغلال الغاز.

للقيام بالمهام التي يحددها القانون 02/01 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق الأنايبب وخاصة الاستغلال وصيانة شبكات التوزيع الكهربائي جهزت مديرية التوزيع لعين تموشنت بنظام جديد يمزج بين التكنولوجيا الإعلام الآلي والمواصلات والتجهيزات الإلكترونية لضمان جودة عالية في الخدمة مع فعالية وأمن المستغلين والعتاد.

- النظام MICRO SCADA يهدف لاستغلال الشبكة داخل مديريات التوزيع من إمكانية اتصال مع BCC وهران؛

- شبكة التوزيع مزودة عن طريق مركزين اثنين HT/MT.

- مركز عين تموشنت ومركز بني صاف و03 مراكز HT/MT؛ مركز المالح، المركز حمام بوحجر، مركز العامرية متحكم فيه عن بعد عن طريق 03 مواقع Telecoms.

\* بني صاف.

\* عين الكيحل.

\* حمام بوحجر.

وتشغل أيضا 13Dp توزيع عمومي.

- محطة لمركز غاز ضغط منخفض مركز توزيع عمومي 4بار /21م بار.

- مصنع لإنتاج الكهرباء بالطاقة الحرارية بتارقة الذي دشنه الوزير الأول خلال زيارته للولاية.

## 2- الأهداف المشتركة

- الحرص على جودة خدماتها وتحسينها؛

- تطبيق الجودة في مجالات عدة منها مجال التسيير وإدارة الأعمال؛

- محاولة خفض التكاليف؛

- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد؛

- تسهم في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية كي ترقى إلى مستوى برامج الإنجاز الهامة في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز لرفع نسبة التغطية؛

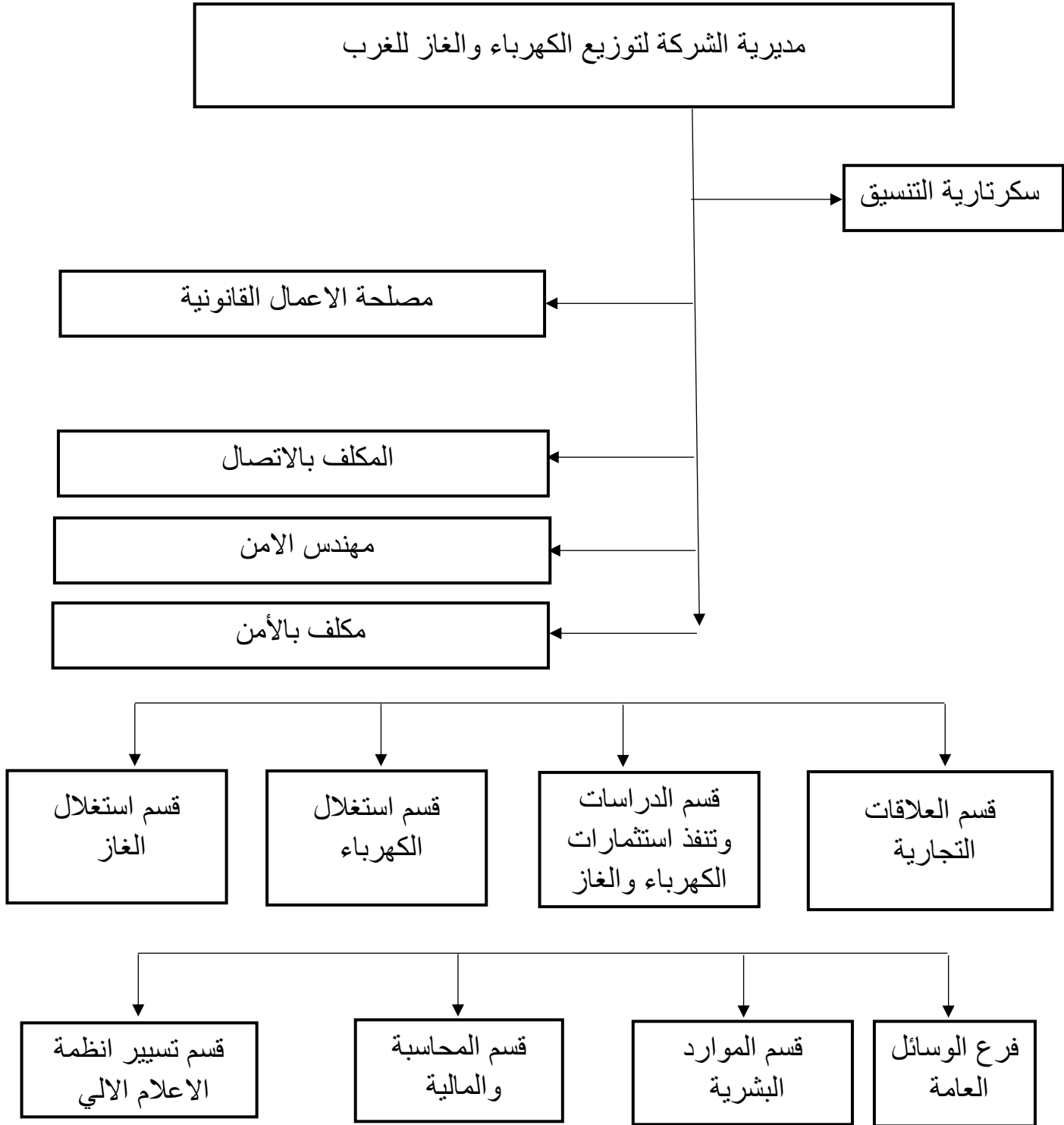
- تطوير شبكات الكهربائية والغاز كي تتيح إمكانية ربط زبائن جدد بها.

## المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة أداة تساعد على تحقيق أهدافها فهو يوضح توزيع الصلاحيات

والمسؤولية داخل المؤسسة، ويساعد على تسهيل الاتصالات عبر مختلف مستويات الهيكل والشكل الموالي يمثل الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت.

الشكل رقم (2.2): الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز



المصدر: وثائق من شركة سونلغاز ولاية عين تموشنت

من الشكل السابق نلاحظ أن مديرية التوزيع لعين تموشنت تتكون من:

- مديرية الشركة: تقوم بتسيير المؤسسة وبتخاذ القرارات المتعلقة بها؛
- أمانة التنسيق (السكرتارية) : تعتبر وظيفة حساسة في المؤسسة حيث تمثل همزة وصل بين الإدارة وكل أقسام المؤسسة والمستثمرين؛
- قسم العلاقات التجارية: يقوم بإدارة العلاقة مع زبائن المؤسسة وبناء على طلباتهم يقوم بتوصيلهم بالكهرباء والغاز، كما أنها تضم ستة وكالات تجارية تابعة للمديرية وهي: حمام بوحجر، بني صاف، العامرية، عين الكيحل، وكالة عين تموشنت جنوب، ووكالة عين تموشنت شمال؛
- قسم استغلال الغاز: يسهر على انجاز كل أشغال والاستثمارات الخاصة بالغاز فقط ويقوم بصيانة صمامات الغاز وقياس توترات القنوات الفولاذية؛
- قسم استغلال الكهرباء: يقوم بتوزيع الكهرباء والعمل على تسيير وتوسيع الشبكة الكهربائية لإيصالها لأبعد الحدود؛
- قسم الدراسات وتنفيذ الاستثمارات في مجال الكهرباء والغاز: يقوم بدراسة مختلف الاستثمارات في مجال الكهرباء والغاز ويقدم عروضاً استثمارية للمقاولين وهذا لتوسيع الشبكة وإيصالها لكل الزبائن؛
- قسم المالية والمحاسبة: يتابع كل العمليات المالية والمحاسبية للمؤسسة، ويقوم بتحضير الميزانية وبمراقبة الإنفاق على الاستثمار؛
- قسم الموارد البشرية: يسهر على كل الأمور المتعلقة بالعمال من أجر وشكاوى ومخططات التكوين وتسيير المستخدمين مثل التوظيف، التوجيه، التكوين، والنقل.... الخ؛
- مهندس الأمن: يتابع حوادث العمل المهنية والأشخاص المدنيين، يقوم بوضع لوحات المعلومات والتقارير للمديرية... الخ؛
- مصلحة الأمن الداخلي: تعمل المصلحة على التنسيق مع المدير فيما يخص القرارات والإجراءات المناسبة للأمن الداخلي وتسهر على مطابقة مخططات الأمن الداخلي لكل البنى التحتية للمديرية وأيضاً تتحقق من وجود الوسائل التقنية للحماية وتراقب أعوان الأمن الداخلي؛

- مصلحة الاتصالات:

- تمثل هذه المصلحة المديرية العامة على المستوى المحلي وذلك من خلال تنظيم مالات إعلامية وتحسيسية حول مواضيع خاصة بنشاط المؤسسة، وأيضا تقوم تحسي الزبائن حول مخاطر استعمال الكهرباء والغاز؛

- تعمل على تحسين صورة المؤسسة على المستوى الإعلامي (الصحافة والإذاعة) من خلال الرد على المقالات المسيئة للمؤسسة وحضور بعض الحصص الإذاعية والمشاركة في إصدار المجلة الخاصة بالمؤسسة؛

- مصلحة الأعمال القانونية: تعمل على متابعة كل المنازعات القانونية التي تكون المديرية طرفا فيها.

- فرع الوسائل العامة:

- يقوم بتوفير نقل للعمال؛

- كراء المحلات لاستعمالها كوكالات تجارية؛

- يتعامل مع موردي الشركة؛

- يتكفل بشراء الأجهزة والمعدات؛

- قسم تسيير أنظمة الإعلام الآلي:

- يؤمن نقل المعلومات بين الأقسام؛

- يقوم بإدخال إضافات فيما يخص شبكة الإعلام الآلي والمعلوماتية، إصلاح وصيانة أجهزة الكمبيوتر،

- التكفل بكل وسائل الإعلام الآلي؛

- القيام بعمليات مختلفة من كتابة وطباعة.... الخ.



### المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية

تقاس الوضعية المالية لأي مؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التزاماتها عند تاريخ استحقاقها بمدى إمكانية خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير عملياتها وخاصة الاستمرارية في النشاط وهذا من بين الأهداف المسطرة منذ بداية المؤسسة ولضمان استمرارية صحيحة لا بد من الاستخدام الجيد والعقلاني للمعلومات الدالة لنشاط المؤسسة بحيث سنقوم من خلال المبحث بعرض المحتوى المالي للقوائم المالية لشركة سونلغاز ولاية عين تموشنت والاعتماد عليها لتقييم الأداء المالي لها باستخدام اهم النسب والمؤشرات المالية.

### المطلب الأول: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

انطلاقاً من الميزانية المحاسبية والتي وردت حسب النظام المحاسبي الجديد (SCF)، الذي يعتمد في ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة، وكذا جانب الخصوم أيضاً حسب درجة السيولة (درجة الاستحقاق)، تمكنا من وضع الميزانية والميزانية المختصرة التالية:

1- الميزانية المحاسبية لشركة سونلغاز جانب الأصول:

#### الجدول (2.1): الميزانية المحاسبية لشركة سونلغاز جانب الأصول

الوحدة ب: مليون (دج)

أصول	اجمالي 2019	صافي 2019	اهتلاك	صافي 2018
أصول غير جارية	-	-	-	-
فارق الشراء goodwill	-	-	-	-
التثبيبات المعنوية	-	-	-	-
تكاليف تطوير التثبيبات	-	-	-	-
تثبيبات عينية	-	-	-	-
أراضي	12 612 290,62	12 612 290,62		12 612 290,62
تهيئة و اصلاح ارضي	9 791 546,14	13 098 519,20	3 306 973,06	6 842 270,94
المباني	464 452 237,67	547 506 538,40	83 054 300,73	460 787 434,09
تثبيبات تقنية	7 014 657 156,17	11 869 736 967,56	4 855 079 811,39	6 348 377 382,78

781 439 001,23	1 078 171 703,43	1 842 567 159,25	764 395 455,82	تثبيبات عينية أخرى
1 360 986 990,03		2 053 864 229,33	2 053 864 229,33	تثبيبات جاري انجازها
-		-	-	تثبيبات مالية
-	-	-	-	الحسابات الموضوعة موضع المعادلة
-	-	-	-	المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة بها
-	-	-	-	سندات اخرى مثبتة
-	-	-	-	قروض و اصول مالية غير الجارية
8 971 045 369,69	6 019 612 788,61	16 339 385 704,36	10 319 772 915,75	مجموع الاصول الغير الجارية
-		-		الاصول الجارية
-		-		الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة
993 067 209,61	23 384 798,98	1 483 052 718,19	1 459 667 919,21	الزبائن
4 984 441,00	-	10 934 441,00	10 934 441,00	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
11 025 019,38	1 349 138,23	3 967 258,76	2 618 120,53	مدينون اخرون
22 261 042,33	-	83 200 473,87	83 200 473,87	الضرائب
-	-	-	-	اصول اخرى جارية

-	-	-	-	الموجودات و ما يماثلها
210 549 382,15	1 137 975,65	206 815 161,58	205 677 185,93	الخزينة
1 241 887 094,47	25 871 912,86	1 787 970 053,40	1 762 098 140,54	مجموع الاصول الجارية
10 212 932 464,16	6 045 484 701,47	18 127 355 757,76	12 081 871 056,29	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد الميزانية المحاسبية المالية لسنتي 2018-2019 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

### تحليل الميزانيات لسنتين 2018-2019

- بقاء قيمة الأراضي على حالها من 2018 الى غاية 2019.
- انخفاض تهينة أرضي في 2018 مقارنة بـ 2019 ثم ارتفاعها.
- المباني: ثابتة لم تتغير.
- ارتفاع في تثبيات عينية في 2018 وكذلك ارتفاع طفيف في 2019.
- انخفاض كبير تثبيات عينية أخرى في وكذا عودة ارتفاعها في.
- تثبيات جاري انجازها: ارتفاعها في مقارنة بـ 2019
- بقاء القروض وأصول مالية غير جارية: على حالها خلال السنتين
- مجموع الأصول غير الجارية: ارتفاع الأصول غير الجارية في 2019 مقارنة بـ 2018 .

### عناصر أصول جارية:

- ارتفاع في صافي مبلغ الزبائن في 2019 مقارنة بصافي 2018.
- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ: ارتفاع كبير وضخم في قيمة مخزونات ومنتجات

-ارتفاع قيمة ضرائب في 2019 ارتفاع حوالي ضعفين تقريبا.

-الخزينة: انخفاض في 2019مقارنة بـ سنة 2018.

-أصول جارية: انخفاض في 2018 مقارنة بـ 2019.

-مجموع عام الأصول: انخفاض في 2018 وكذلك ارتفاعها في سنة 2019.

2/الميزانية المحاسبية لشركة سونلغاز جانب الخصوم:

الجدول (2.2): الميزانية المحاسبية لشركة سونلغاز جانب الخصوم

الوحدة بـ: مليون (دج)

2019	2018	ملاحظة	خصوم
-	-	-	رؤوس اموال الخاصة
-	-	-	ارس المال الغير مطلوب
-	-	-	علاوات واحتياطات
86 587 180,16	86 587 180,16	-	فارق اعادة التقييم
-	-	-	النتيجة الصافية
14 778 206,31	-	-	رؤوس اموال الخاصة-ترحيل من جديد
6 190 238 087,53	6 022 964 428,20		حسابات الربط بين الوحدات
6 291 603 474,00	6 109 551 608,36		مجموع الاموال الخاصة
			خصوم غير جارية
155 908 538,14	134 035 591,04		قروض وديون مالية
			ديون اخرى غير جارية
2 586 692 593,44	2 512 415 924,38		مؤونات ومنتجات مدرجة في الحسابات سلفا
2 742 601 131,58	2 646 451 515,42		مجموع الخصوم غير جارية
			خصوم جارية

1 399 692 633,38	320 729 051,55		الموردون والحسابات الملحقه
35 682 285,07	27 864 758,02		الضرائب
1 612 291 532,26	1 108 335 528,81		ديون اخرى
-	-		خزينة الخصوم
3 047 666 450,71	1 456 929 340,38		مجموع الخصوم الجارية
12 081 871 056,29	10 212 932 464,16		المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد القوائم المالية لسنتي 2018-2019 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

-الخصوم:

رؤوس أموال خاصة:

-أرس مال غير مطلوب لا يحتوي على مبلغ

-فارق اعادة التقييم ثابتة طوال السنوات الثلاث

-لا توجد نتيجة صافية

-ربط بين وحدات المجمع: ارتفاع في 2019 مقارنة بـ 2018.

-رؤوس أموال خاصة وترحيل من جديد: لا يوجد بها اي مبلغ

-مجموع أموال خاصة: ارتفاع في سنة 2018 وزيادة في ارتفاعها في 2019.

خصوم غير جارية:

-قروض وديون حالية: ارتفاع في 2018 وكذا ارتفاعها في سنة2019.

-ديون أخرى غير جارية لا يوجد مبلغ

-مؤونات ومنتجات مدرجة في الحسابات سلفا: ارتفاع في سنة2019 مقارنة بـ 2018.

مجموع خصوم غير جارية: ارتفاع في 2019 مقارنة بـ 2018.

### الخصوم الجارية:

-موردون وحسابات ملحقة: انخفاض قيمتها في2019 مقارنة بـ 2018.

-الضرائب: ارتفاعها في 2019مقارنة بـ سنة2018.

-ديون أخرى: ارتفاع في سنة 2018 وارتفاع كبير في قيمة ديون في سنة 2019.

-لا مبلغ في خزينة الخصوم

-مجموع الخصوم الجارية: نلاحظ هناك فرق كبير بين مجموع خصوم الجارية لسنة 2019 مقارنة بـ 2018.

مجموع الخصوم: ارتفاع في سنة 2019مقارنة بـ 2018.

## المطلب الثاني: اعداد جدول حسابات النتائج لشركة سونلغاز 2018-2019

### الجدول رقم (2.3): جدول حسابات النتائج لشركة سونلغاز 2018-2019

الوحدة: (مليون دج)

السنة 2019	السنة 2018	البيان
3 943 181 729,93	3 857 666 752,48	المبيعات والمنتجات الملحقة
0,00	-	اعانات الاستغلال
-	-	تغيرات المخزونات
1 028 088 599,60	740 364 499,78	1-انتاج السنة المالية
- 34 208 831,09	- 107 153 634,93	المشتريات المستهلكة
- 229 503 237,08	- 190 364 452,62	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى

- 1 095 695 755,82	- 1 132 252 806,77	2- استهلاك السنة المالية
- 67 607 156,22	- 391 888 306,99	3- القيمة المضافة للاستغلال 1-2
- 663 818 691,74	- 549 859 930,11	أعباء المستخدمين
- 65 332 124,73	- 62 779 350,25	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
- 796 757 972,69	- 1 004 527 587,35	4- اجمالي فائض الاستغلال
207 335 034,70	110 434 197,37	المنتجات العملية
- 2 886 197,53	- 177 800,00	الأعباء العملية الأخرى
- 494 814 800,18	- 545 278 040,02	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
4 766 649,24	12 896 680,83	استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
- 1 082 357 286,46	- 1 426 652 549,17	5- النتيجة العملية
-	-	المنتجات المالية
0,00	- 866 154,03	الأعباء المالية
0,00	- 866 154,03	6- النتيجة المالية
- 1 082 357 286,46	- 1 427 518 703,20	7- النتيجة العادية قبل الضرائب 5+6
-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	-	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
4 155 283 413,87	3 980 997 630,68	مجموع المنتجات الأنشطة العادية
- 5 237 640 700,33	- 5 408 516 333,88	مجموع الأعباء الأنشطة العادية
- 1 082 357 286,46	- 1 427 518 703,20	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	عناصر غير عادية (منتجات يجب تبيانها)
0,00	0,00	عناصر غير عادية (اعباء يجب تبيانها)
- 16 501 931,59	0,00	9- النتيجة غير عادية

10-صافي النتيجة السنة المالية	- 1 427 518 703,20	- 1 098 859 218,05
-------------------------------	--------------------	--------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد القوائم المالية لسنتي 2018-2019 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

### تحليل جدول حسابات النتائج:

- المبيعات والمنتجات الملحقة انخفضت في 2018 وارتفعت في 2019.
- انتاج السنة المالية انخفض في 2018 مقارنة ب 2019.
- مشتريات مستهلكة انخفضت في 2018 مقارنة ب 2019.
- الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى انخفضت في 2018 وكذلك ازداد انخفاضها في 2019.
- استهلاك السنة المالية ارتفعت في 2018 مقارنة ب 2019.
- القيمة المضافة للاستغلال انخفضت في 2018 وانخفضت انخفاض كبير بنتيجة سالبة لان انتاج السنة المالية اقل من استهلاك السنة المالية.
- اعباء المستخدمين انخفضت في 2018 وازدادت في الارتفاع في 2019.
- الضرائب والرسوم انخفضت في 2018 وازدادت في الارتفاع في 2019.
- اجمالي فائض الاستغلال ارتفع في 2018 مقارنة ب 2019.
- المنتجات العملياتية الاخرى انخفضت في 2018 وازدادت في الارتفاع في 2019.
- المخصصات للاهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ارتفعت في 2018 وانخفضت في 2019.
- استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات ارتفعت في 2018 و انخفضت في 2019.
- النتيجة العملياتية ارتفعت في 2018 وانخفضت في 2019.
- النتيجة المالية سالبة ولا معدومة في سنة 2019.
- النتيجة العادية قبل الضرائب ارتفعت في 2018 ومنخفضة في سنة 2019.



-مجموع منتجات الأنشطة العادية ارتفعت في 2019 مقارنة بـ 2018.

-مجموع اعباء الأنشطة العادية ارتفعت في 2018 مقارنة بسنة 2019.

-النتيجة الصافية للأنشطة العادية ارتفعت في 2019 مقارنة بـ 2018.

-النتيجة غير عادية انخفضت الى صفر 2018 واصبحت نتيجة سالبة 2019.

-صافي نتيجة السنة المالية ارتفع في 2018 وانخفض في 2019 وازدادت في التي هي نفس مبالغ النتيجة العادية قبل الضرائب.

ان جدول حسابات النتائج عند استخراجها من نظام معلومات المحاسبي (logiciel HISSAB) الخاص بشركة سونلغاز يبين الجانب الدائن بإشارة موجبة رقم الاعمال والنواتج والجانب المدين الاعباء بإشارة سالبة).

### المطلب الثالث: مدى استخدام أساليب اتخاذ القرارات في المديرية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مدى استعمال الشركة سونلغاز -إلى أساليب ترشيد قراراتها، ومن أهم هذه الأساليب نذكر منها على سبيل الذكر ليس على سبيل الحصر منها بشكل مختصر لوحة القيادة.

#### 1- لوحة القيادة

عبارة عن وثيقة معلومات في شكل خلاصة لوضعية المؤسسة، يتم إعدادها في الشركة (عين تموشنت) بشكل تقارير يتم إرسالها إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة، وقد اخترنا في دارستنا هذه سنوات الدراسة حسب الملاحق التالية 2018-2019:

#### - المخزونات:

نلاحظ أن المخزونات المؤسسة في تزايد شبه مستمر من سنة إلى أخرى حيث قدرت في سنة 2018 ب: 115798.50 دج، لترتفع في إلى 341498 دج.

#### - المشتريات :

نلاحظ أن مشتريات المؤسسة حسب الملحق في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث قدرت في سنة 2018 ب: 3535523901.22 دج، لترتفع في 2019 إلى 39173028116.21 دج.

## العناصر المالية:

## 1- رقم الأعمال:

انطلاقاً من المعلومات المقدمة ومن خلال الملحق رقم (05) نلاحظ أن رقم الأعمال في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة حيث قدر سنة 2018 بـ: **3857666752.48** دج أما في سنة 2019 فقد قدر بـ: **3943181729.93** دج حيث قدرت الزيادة عن السنة السابقة ما يعادل **8551497745** دج.

## 2- البنك:

من خلال المعلومات المقدمة والتقارير المالية حسب الملحق نلاحظ أن رصيد البنك موجب خلال فترة الدراسة وفي تزايد مستمر حيث قدر سنة 2018 بـ: **156784634.18** دج ليرتفع سنة 2019 إلى **16763521.57** دج.

المبحث الثالث: مؤشرات والنسب الأداء المالي

المطلب الاول: مؤشرات والنسب لتحليل الأداء المالي للمؤسسة

الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لمديرية سونلغاز 2019-2018

جدول(2.4): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لمديرية سونلغاز 2019-2018

الوحدة: (مليون دج)

البيان	الإجمالي 2019	الاهتلاكات 2019	الصافي 2019	الصافي 2018
التبنيثات العينية	2053864229.33	-	2053864229.33	31360986990.03
التبنيثات الجاري إنجازها	2 053 864 229,33	-	2 053 864 229,33	1 360 986 990,03
التبنيثات المالية	-	-	-	-
الضرائب المؤجلة أصول	-	-	-	-
مجموع الأصول الجارية	-	60196112788.61	16339385704.36	8971045369.69
الأصول الجارية	1762098140.52	2587912.86	1787970053.40	1241887094.47
مجموع الأصول	12081871056.29	60454847701.47	10 212 932 464,16	18 127 355 757,76

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد القوائم المالية (الميزانية المحاسبية )

لسنتي 2019-2018 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

الجدول(2.5): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

الوحدة ب:مليون (دج)

البيان	الإجمالي 2019	الصافي 2019	2018
الأموال الدائمة	9034204605.58	9034204605.58	8756003123.78
ديون طويلة الاجل و ومتوسطة الاجل	1 612 291 532,26		1 108 335 528,81
مجموع الأموال الدائمة	-	-	-
الديون قصيرة الاجل	3047666450,71	3047666450,71	1456929338,38
مجموع الخصوم	12 081 871 056,29	-	10 212 932 464,16

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد القوائم المالية لسنتي 2018-2019 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

1- نسبة هيكلية الخصوم:

الجدول الموالي يتم فيه عرض أهم النسب الهيكلية المالية للمؤسسة:

جدول(2.6): بعض نسب الهيكلية المالية

وحدة مليون (دج)

النسبة	العلاقة	2018	2019
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون / مجموع الأصول	%0.142	%0.168
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	%0.97	%0.55

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد الميزانية المحاسبية المختصرة أصول وخصوم لسنتي 2018-2019 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

من خلال الجدول (2.6) نلاحظ أن نسبة قابلية السداد تعبر عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها بما يزيد من ثقتهم التي يمنحونها فكلما كانت هذه النسبة صغيرة ازداد من ارتياح الدائنين اتجاه المؤسسة، وهذا ما نلاحظه بدارستنا للشركة (سونلغاز) حيث أن النسبة خلال فترة الدراسة لم تتجاوز %0.142، حيث أن هذه الأخيرة لم تتجاوز النسبة المعيارية التي تقدر بـ: %0.168 لسنة 2019 .،

نسبة التمويل الدائم للمؤسسة لم تتجاوز الواحد، ما يدل على أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة لا تقوم بتمويلها عن طريق الأموال الدائمة مع غياب هامش أمان، مما يدل أن الأموال الدائمة لم تكفي لتمويل الأصول الثابتة وهذا يرجع إلى انخفاضها.

2- نسبة السيولة

لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة لابد من دراسة نسبة سيولة أصولها المتداولة والجدول التالي

يوضح ثلاثة أنواع لنسب السيولة:

➤ نسبة السيولة العامة.

➤ نسبة السيولة المختصرة.

➤ نسبة السيولة الفورية.

جدول (2.7): جدول نسب السيولة

الوحدة: مليون (دج)

النسبة	العلاقة	2018	2019
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	1.120%	1.108%
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة - المخزونات) / الديون قصيرة الأجل	%0.84	%0.58
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	%0.144	%0.67

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد الميزانية المحاسبية المختصرة أصول وخصوم لسنتي 2018-2019 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

نلاحظ من الجدول (2.7) نسبة السيولة المختصرة في سنتي 2018 كانت مرتفعة مقارنة بسنة 2019 مع النسبة المعيارية 58%،

أما فيما يتعلق بنسبة السيولة الفورية لتسديد الالتزامات قصيرة الاجل للمؤسسة وجدنها ضعيفة جدا حيث تراوحت بين 58%، مقارنة مع النسب المعيارية لسنة 2018 التي تتراوح بين 84%.

نلاحظ من الجدول (2) أن نسبة السيولة العامة خلال فترة الدراسة تجاوزت الواحد وهذا دلالة على ان الأصول المتداولة للمؤسسة استطاعت تمويل الأموال الدائمة وهذا راجع الى زيادة قيمة الأصول لدى المؤسسة

نسب هيكله الأصول:

من خلال دراسة هيكله الأصول نتعرف على الكيفية التي تم وفقها استخدام أصول المؤسسة.

جدول (2.8): نسب هيكله الأصول

وحدة: مليون (دج )

النسبة	العلاقة	2018	2019
نسبة الأصول الثابتة	الأصول الثابتة / مجموع الأصول	%86	%90
نسبة الأصول المتداولة	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	%121	%98

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد الميزانية المحاسبية المختصرة أصول وخصوم لسنتي 2019-2018 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

نلاحظ من الجدول (2.8) إن شركة سونلغاز لولاية عين تموشنت قد حافظت عموما على نفس التشكيلة من الأصول خلال فترة الدراسة، حيث أن نسبة الأصول الثابتة تراوحت بين %86 و %90 من مجموع أصولها، في حين إن نسبة الأصول المتداولة فقد تراوحت بين %121 و %98.

المطلب الثاني: نسب المردودية

تعتبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد، وعليه نذكر أهم هذه النسب في الجداول التالية:

1- المردودية الاقتصادية (RE) :

جدول (2.9): نسب المردودية الاقتصادية

وحدة: (مليون دج)

النسبة	2018	2019
النتيجة الصافية (A)	- 1 427 518 703,20	- 1 098 859 218,05
مجموع الأصول (B)	10 212 932 464,16	18 127 355 757,76
المردودية الاقتصادية (A/B)	-0.139	-0.60

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج لسنتي 2019-2018 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

تبين لنا هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد لتحقيق الأرباح، والتي على أساسها يمكن للمستثمر اتخاذ القرارات المناسبة، حيث لاحظنا خلال فترة الدراسة من خلال الجدول (2.9) أنها مستقرة في سنة 2018 وبينما عرفت انخفاضا طفيفا بنسبة 0.60% سنة 2019.

2- المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية)(RC) :

جدول (2.10): المردودية التجارية

وحدة: مليون (دج)

النسبة	2018	2019
النتيجة الصافية (A)	- 1 427 518 703,20	- 1 098 859 218,05
رقم الأعمال خارج الضريبة (B)	3 857 666 752,48	3 943 181 729,93
المردودية التجارية (A/B)	-0.37	-0.27

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج لسنتي 2018-2019 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

ملاحظة:

نلاحظ من خلال الجدول (2.10) ان المردودية التجارية في فترة الدراسة قد عرفت ارتفاعا في سنة 2018 و عرفت انخفاضا معتبرا في سنة 2019 حيث تراجعت من % 37 الى % 27.



3- القدرة على التمويل الذاتي (CAF):

جدول (2.11): القدرة على التمويل الذاتي

وحدة: مليون (د ج )

النسبة	2018	2019
النتيجة الصافية (A)	- 1 427 518 703,20	- 1 098 859 218,05
مخصصات الإهلاك (B)	12 081 871 056,29	12 081 871 056,29
القدرة على التمويل الذاتي (A+B)	10654352353,09	10983011838,24

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج لسنتي 2019-2018 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

ملاحظة:

نلاحظ من خلال الجدول (2.11) ان قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة حيث عرفت زيادة معتبرة أي ما يعادل 328659485,15 د ج بين سنة 2018 و 2019.

4- نسبة القيمة المضافة وربحية الاستغلال:

جدول (2.12): نسبة القيمة المضافة وربحية الاستغلال

وحدة: (مليون دج)

النسبة	2018	2019
رقم الأعمال خارج الضريبة (B)	3 857 666 752,48	3 943 181 729,93
نتيجة الاستغلال (C)	-348637549,96	-591303389,7
نسبة ربحية الاستغلال (C/B)	-11.06	-6.66

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج لسنتي 2019-2018 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

ملاحظة:

من خلال الجدول (2.12) نلاحظ أن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق فائض الاستغلال وهذا بسبب ضعف نتيجة الاستغلال مقارنة برقم الأعمال.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

ارتكزنا في دارستنا للتوازن المالي لمديرية على أهم مؤشرات التوازن المالي:

1) أرس المال العامل (FR):

هناك عدة أنواع أرس المال العامل، وهم:

- أرس المال العامل الدائم

أرس المال العامل الصافي

## 1-1 أرس المال العامل الدائم:

## جدول(2.13): أرس المال العامل الدائم

وحدة: مليون (دج )

النسبة	2018	2019
الأموال الدائمة (A)	8756003123,78	9034204605,58
الأصول الثابتة (B)	8971045369.69	16339385704.36
أرس المال العامل الدائم (A-B)	-888348533845,22	-1624904365830,42

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد الميزانية المحاسبية المختصرة أصول وخصوم لسنة 2018-2019 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

من خلال الجدول (2.13) نلاحظ أن أرس المال العامل الدائم سالب خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية جميع أصولها الثابتة عن طريق الأموال الدائمة التي تملكها والغياب التام لهامش الأمان، وعليه فإن المؤسسة ستواجه مشاكل من جانب التوازن المالي، وخاصة بالنسبة للقدرة على الدفع والاستدانة.

عموما يمكن للمؤسسة التجارية ان تعرف وضعية مالية يكون فيها ارس مال العامل سالب، خاصة في حالة ما إذا كانت درجة تحول اصولها المتداولة أسرع من درجة استحقاقية ديونها قصيرة الاجل.

2-1 أرس المال العامل الصافي:

جدول(2.14): أرس المال العامل الصافي

وحدة : مليون (دج)

النسبة	2018	2019
مجموع الأصول(A)	10 212 932 464,16	18 127 355 757,76
الأصول الثابتة(B)	8971045369.69	16339385704.36
أرس المال العامل الإجمالي الصافي(A-B)	-886891604504,84	-1615811214678,24

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد الميزانية المحاسبية المختصرة أصول وخصوم لسنتي  
2018-2019 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

ملاحظة:

الهدف من دراسة أرس المال العامل الصافي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة ، و تحديد مسار المؤسسة ، أي في طريق النمو أو التدهور و من خلال الجدول(2.14) نلاحظ أن أرس المال العامل الصافي في تزايد خلال سنوات الدراسة وهذا يرجع إلى الزيادة الكبيرة في مجموعة الأصول مقارنة بالأصول الثابتة،  
(2) احتياج في أرس المال العامل(BFR):

يحسب احتياج أرس المال العامل وفق العلاقة التالية:

$$BFR = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم القابلة للتحقق}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{التسبيقات البنكية})$$

حيث أن:

احتياج في أرس المال العامل (BFR) = الاحتياجات الدورية - الموارد الدورية

وعليه فإن:

الاحتياجات الدورية للاستغلال = قيم الاستغلال + قيم القابلة للتحقق

الموارد الدورية = الديون قصيرة الأجل - التسبيقات البنكية

يتم تعيين احتياج في أرس المال العامل انطلاقاً من الميزانية وفق الجدول التالي:

**جدول (2.15): احتياج في أرس المال العامل**

وحدة: مليون (دج)

النسبة	2018	2019
احتياجات الدورة (A)	-886891604504,84	-1615811214678,24
موارد الدورة (B)	1456929338,38	3047666450,71
احتياج في أرس المال العامل (A-B)	-888348533843,22	-1618858881128,95

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد الميزانية المحاسبية المختصرة أصول وخصوم لسنتي 2019-2018 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

نلاحظ من خلال الجدول (2.15) أن احتياج في أرس المال العامل كان سالبا خلال فترة الدراسة، فهو يدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال بموارد الدورة، ويعود الفضل في هذا الانخفاض إلى ارتفاع موارد الدورة بالمقارنة مع الاحتياجات وهذا ما يفسر اتجاه المؤسسة إلى تغطية احتياجات الدورة عن طريق الديون قصيرة الأجل.

**(3) الخزينة:**

يحسب مؤشر الخزينة باستخدام إحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة = أرس المال العامل - احتياج أرس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية

## جدول (2.16) الخزينة (TR) :

وحدة: مليون (دج)

النسبة	2018	2019
أرس المال العامل (A)	-886891604504,84	-1615811214678,24
احتياج في أرس المال العامل (B)	-888348533843,22	-1618858881128,95
الخزينة = (A-B)	1456929338,38	3047666450,71

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج لسنتي 2018-2019 لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت

نلاحظ من خلال الجدول (2.6) نجد أن رصيد الخزينة للمؤسسة موجب وفي تزايد شبه مستمر حيث انه سجل انخفاضا في سنة 2018 مقارنة بسنة 2019 فهذا يدل على أن أرس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

### المبحث الرابع: تقدير التدفقات النقدية المرتبطة بالمشروع

تهدف مشاريع شركة سونلغاز لولاية عين تموشنت الى تدعيم الطاقة الاستيعابية لزبائن الشركة وتطوير الخدمات التي تقدمها بما يسهم في زيادة إيرادات المؤسسة من جهة وزيادة رضا الزبائن و من جهة أخرى تسيير مشاريعها المتمثلة في مشاريع الكهرباء والغاز و تتطلب هذه المشاريع نفقات مالية ضخمة لتأسيسها وتشغيلها و قد اخترنا في دراستنا مشروعين مشروع انشاء لمحطتين الكهرباء و الغاز لفائدة زبائن - بلدية تارقة- ولاية عين تموشنت بالاعتماد على البطاقات الفنية للمشروعين ولكل مشروع له مخرجات مالية و لمعلومات اكثر يرجي النظر الى الملحق رقم (06).

ان تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية يركز على جملة من الدراسات تعرف "بدراسات الجدوى". حيث يستند متخذ القرار الاستثماري على نتائجها في قبول المشاريع او رفضها. اذ مع تقدير قيمة المبيعات استنادا الى نتائج دراسة الجدوى التسويقية. وتقدير بنود التكلفة الاستثمارية وتكاليف تشغيل المشروع استنادا الى نتائج دراسة الجدوى الفنية حيث اعتمدنا في دراستنا من الناحية الفنية لتقييم المشروع على القيمة العادلة المحددة من طرف الخبير. واستخدام هذه التقديرات وغيرها لأعداد جدول التدفقات النقدية للوصول الى صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال سنوات عمر المشروع المقترح. تأتي المرحلة النهائية لتختتم هذه الدراسات بتقييم ربحية المشروع من خلال تطبيق جملة من المعايير تعرف بمعايير الربحية التجارية (من وجهة نظر المستثمر الخاص) وبشكل عام هذه الدراسة خصت الاقتصاد الجزئي يعني خصت شركة سونلغاز والاقتصاد الكلي لتحديد الربحية الوطنية وذلك راجع الى ان شركة سونلغاز من بين كبريات الشركات الاقتصادية في الجزائر.

وعموما سنحاول في هذا الفصل التطبيقي بيان تطبيقات فيما يخص اختيار المشاريع الاستثمارية. حيث سينصب تركيزنا بناء على معلومات مالية وتقنية مستخلصة من الخبير التقني سوف نعتمد على ذلك مجموعة معايير التقييم التي تستند الى فكرة الخصم وبالتالي المعايير التي تأخذ عامل الزمن بعين الاعتبار. وهذه المعايير هي معيار صافي القيمة الحالية ومعيار معدل العائد الداخلي.

**ملاحظة :** وهذا كان الشق الثاني لمذكرة و للتوسع اكثر في البحث .

### المطلب الأول: النفقات والتكاليف الاقتصادية المتعلقة بالمشروع

تعتبر شركة سونلغاز من الشركات العمومية الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق المصلحة العامة بالدرجة الأولى ومن هنا فمن الطبيعي ان تركز التقييم على المنافع والتكاليف التي يقدمها المشروع للاقتصاد والمجتمع كأساس

للمفاضلة وباعتبار وجود مشاريع مقترحة فيقتصر التقييم على تحديد ما إذا كانت مجدية من الناحية الاقتصادية ام لا.

### 1- سعر الظل للطاقة الكهربائية

ان التقييم الاقتصادي للمشروع يرتكز على القيمة التكلفة الحقيقية التي يتحملها الاقتصاد نتيجة لتتقيد المشروع او ما يعرف بأسعار الظل ومن هنا وجب اجراء تعديلات عن الانفاق والوصول الى نتيجة.

#### التكاليف التشغيلية:

ان البحث عن القيمة الحقيقية يتطلب اجراء تحليل معمق على الاقتصاد الجزائري ولكن نظرا لمميزات هذا الاقتصاد وتعقيده فان التحليل يقود في الكثير من الحالات الى نتائج جزئية و غير مكتملة مما يرغم على تصورات عديدة قد يكون غير موضوعية ولهذا فان طرح قيمة التحولات الضرائب , الرسوم , الرسوم الجمركية) من النفقات المالية يصبح اكثر تعبيراً عن سعر الظل و هذا باستثناء مايلي :

اذ يمكن الاعتماد على متوسط سعر الطاقة في عدد من الدول الصناعية الكبرى كأساس لتحديد سعر الظل باعتبار ان هذه الدول تحتاج الى كميات كبيرة من الطاقة مما ينعكس على ندرتها في السوق وفي هذا الإطار يمكن أحد المعدل السائد في 13 دولة من الاتحاد الأوروبي والمقدر في

2003 ب **€0.0569** كأساس لذلك وفي الجزائر **4,179** دج.

وحسب تقديرات الوكالة الامريكية للطاقة فان أسعار الكهرباء ستبقى شبه ثابتة في انحاء العالم في غضون سنة 2025 وبهذا فان سعر الظل للطاقة الكهربائية يفترض ان يبقى ثابت طوال العمر الافتراضي للمشروع وعليه فان هذه التكلفة تتحدد كما يلي لسنة 2023:

$$\text{سعر الظل} = 0.0569 \times 147.97 = 8.419 \text{ دج}$$

### 2- أسعار الظل لطاقة الغاز

باعتبار الجزائر دولة مصدرة للغاز فيمكن الاعتماد على سعر **fob** الدولي كأساس لتحديد سعر الظل حيث بلغ متوسط السعر المحدد ل سنة 2022:

الأسر: السعر **0.003** دولاراً أمريكياً لكل كيلواط ساعة. متوسط السعر في العالم هو **0.132** دولار أمريكي لكل كيلو وات ساعة أي ما يعادل **0,24** ملم<sup>3</sup>/دج وهذا الأخير من مستعمل من طرف شركات سونلغاز في



الوطن. الأعمال: السعر 0.004 دولار أمريكي لكل كيلوواط ساعة. متوسط السعر في العالم هو 0.126 دولار أمريكي لكل كيلو وات ساعة.

وتجدر الإشارة الى هذه التكلفة متعلقة بالمشروع المدروس ولكن باعتبار ان التقييم السليم للمشروع يجب ان يركز على التكاليف الإضافية المترتبة على تنفيذه فلا بد من وضع تصورات تتعلق بتشغيل المشروع طوال العمر الافتراضي المحدد للمشروع.

اما التكاليف الاستثمارية الخاصة بمرشوعي الكهرباء والغاز موجودة بالتفصيل في الملحق رقم بالتفصيل.

### المطلب الثاني: تقييم المشروع في الظروف الاكيدة والمخاطرة

اذ يمكن الاعتماد على عدد من المعايير المعتمدة في تقييم المشاريع وتطبيقها على هذا المشروع من اجل جدواه. من خلال النتائج المتحصل عليها سابقا وبالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق يمكن اعداد جدول خاص بإجمالي المنافع والتكاليف المترتبة على المشروع وهذا كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (2.17): المنافع والتكاليف المترتبة عن المشروع

الوحدة مليون دج

التدفقات المتراكمة	التدفقات العادية	السنوات
-62 786 400	-62 786 400	السنة 0
-61 070 446,00	1 715 954,00	السنة 1
60 357 830,73	712 615,27	السنة 2
-53 312 599,69	656 788,27	السنة 3
-52 707 265	605 334,81	السنة 4
-52 149 352,61	557 912,27	السنة 5
-342 383 894	-58 537 795	السنة 6
-621 981 388	-54 289 191	السنة 7
-1 182 892 330	-110 294 336	السنة 8
-2 305 426 829	-221 301 286	السنة 9
-4 557 541 057	-443 259 361	السنة 10
-9 062 374 850	-887 124 057	السنة 11
-18 072 600 347	-1 774 806 025	السنة 12
-35 802 816 801	-3 491 074 255	السنة 13
-70 983 652 214	-6 927 859 320	السنة 14
-140 784 412 098	-13 745 424 304	السنة 15
-279 263 397 366	-27 269 547 322	السنة 16
-553 969 253 676	-54 095 835 283	السنة 17
-1 098 876 132 501	-107 304 546 509	السنة 18
-2 179 679 664 655	-212 834 286 993	السنة 19
-4 323 556 512 509	-422 177 499 732	السنة 20

جدول يبين المنافع والتكاليف المترتبة عن المشروع من اعداد الطالبتين بناء على القوائم المالية للشركة سونلغاز ولاية عين تموشنت

بناء على معلومات مالية مقدمة من طرف شركة سونلغاز لأحدى المشاريع الاستثمارية الخاصة بالكهرباء والغاز توصلنا الى التكلفة الحقيقية التي كلفت الشركة:

1/ جدول التدفقات النقدية Cash-Flow : Tableau des

جدول (2.18): التدفقات النقدية صافي جدول حساب القية الحالية الصافية (La Valeur Actuelle Nette)

الوحدة مليون دج

السنوات (N)	النتيجة الصافية (RN)	الاهتلاكات (Am)	التدفق المالي (AN)
2014	1198293	1601230	2799523
2015	-339800	1601230	1261430
2016	-339800	1601230	1261430
2017	-339800	1601230	1261430
2018	-339800	1601230	1261430
2019	-339800	1601230	1261430
2020	-339800	1601230	1261430
2021	-339800	1601230	1261430
2022	-339800	1601230	1261430
2023	-339800	1601230	1261430
2024	-339801	1601230	1261429
2025	-339802	1601230	1261428
2026	-339803	1601230	1261427
2027	-339804	1601230	1261426
2028	-339805	1601230	1261425
2029	-339806	1601230	1261424
2030	-339807	1601230	1261423
2031	-339808	1601230	1261422
2032	-339809	1601230	1261421
2033	-339810	1601230	1261420

جدول التدفقات النقدية صافي جدول حساب القية الحالية الصافية من اعداد الطالبتين بناء على القوائم المالية للشركة

سونلغاز عين تموشنت

التحليل:

بالعودة الى الملحق رقم يمكن إيجاد مجمل التكاليف المترتبة عن المشروع بالمقارنة مع التكاليف التي كان من المتوقع تحملها فيما لو رفض المشروع وبقيت الشركة تشتغل وفق للتقديرات المسبقة ومن تم يمكن تصور جدول التدفقات النقدية المقدره للمنافع والتكاليف الإضافية المترتبة عن المشروع كما هو موضح في الجدول أعلاه وهذا الجدول مستخلص من النفقات المترتبة عن المشروع أي من الدراسة الفنية.

اخذنا التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري بداية من الاستثمار المبدئي لسنة 2014

الى سنة 2033 دون الأخذ بعين الاعتبار معايير الاخذة بالزمن يعني لم نستعمل معامل الخصم لذلك بقيت التدفقات النقدية ثابتة طول حياة المشروع.

المطلب الثالث: تحليل الحساسية

1- حساب القية الحالية الصافية بعد الخصم (La Valeur Actuelle Nette)

يمكن اجراء تغييرات على التدفقات النقدية المعتمدة في التقييم السابق لدراسة تأثيرها على القيمة الحالية الصافية للمشروع وقد اعتبرنا معدل خصم 8.5% للدراسة و حساب التدفقات النقدية بعد الخصم وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (2.19) حساب القية الحالية الصافية بعد الخصم (La Valeur Actuelle Nette)

الوحدة: مليون دج

التدفقات النقدية المتراكمة (Flow Actualisé cumulés)	التدفقات النقدية المخصومة (Flux d'Actualisation 8,5%)	معامل الخصم (Coefficient d'actualisation à 8,5%)	التدفقات النقدية Cash-Flow	السنوات (N)
-62 786 400	6 845 310	-	-62 786 400	/
-60 206 194	2 580 206	0,922	2 799 523	2014
-59 134 666	1 071 529	0,849	1 261 430	2015

-58 147 081	987 584	0,783	1 261 430	<b>2016</b>
-57 236 866	910 216	0,722	1 261 430	<b>2017</b>
-56 397 957	838 909	0,665	1 261 430	<b>2018</b>
-54 682 003	1 715 954	0,613	2 799 523	<b>2019</b>
-53 969 388	712 615	0,565	1 261 430	<b>2020</b>
-53 312 600	656 788	0,521	1 261 430	<b>2021</b>
-52 707 265	605 335	0,480	1 261 430	<b>2022</b>
-52 149 353	557 912	0,442	1 261 430	<b>2023</b>
-51 635 148	514 204	0,408	1 261 429	<b>2024</b>
-51 161 227	473 921	0,376	1 261 428	<b>2025</b>
-50 724 434	436 793	0,346	1 261 427	<b>2026</b>
-50 321 861	402 574	0,319	1 261 426	<b>2027</b>
-49 950 825	341 968	0,294	1 261 425	<b>2028</b>

-49 608 857	341 968	0,271	1 261 424	2029
-49 293 679	315 178	0,250	1 261 423	2030
-49 003 193	290 486	0,230	1 261 422	2031
-48 735 465	267 729	0,212	1 261 421	2032
-48 488 710	246 755	0,196	1 261 420	2033

جدول يبين حساب القية الحالية الصافية من اعداد الطالبتين بناء على القوائم المالية للشركة سونلغاز عين تموشنت

### 3/ جدول التمويل : Financement du projet

#### جدول (2.20): التمويل ( Financement du projet )

مصدر التمويل	المبلغ (M)	%
التمويل الذاتي	2 198 200,00	100%
قرض بنكي	-	-
مجموع تكلفة الاستثمار او المشروع	2 198 200,00	100%
BFR	-	-
تكلفة الاستثمار	2 198 200,00	-

#### التحليل:

من النتائج المتحصل عليها سابقا. وبالاتماد على البيانات الواردة في الملاحق يمكن اعداد جدول خاص بإجمالي المنافع والتكاليف المترتبة على المشروع وهذا كما هو مبين في الجدول الموالي ومن خلال مضمون الجدول يمكن حساب القيمة الحالية كما يلي:

من اجل التقييم الاقتصادي وفقا لمختلف المعايير نفترض ان السنة الأصغر هي 2014 التي تمثل اخر سنة انجاز قبل بدء تشغيل المشروع وبهذا نأخذ قيمة الاستثمار الابتدائي المقدرة بـ 15715078.93 الى غاية تلك السنة كما نفترض ان النفقات الاستثمارية اللاحقة تمثل نفقات تشغيلية تطلبها عملية التوسيع دورة النشاط اما معدل الخصم فيمكن الاعتماد عليه الذي استخدمه الشركة لتقييم الربحية الوطنية لمشاريعها والمقدر بـ 8.5% ومن هنا يمكن اجراء تقييم.

1- معيار فترة الاسترداد: بالاعتماد على مجموع التراكمي التدفقات النقدية نجدها تقدر وبما ان فترة الاسترداد هي اقل من العمر الافتراضي للمشروع فيمكن القول ان المشروع فيمكن القول ان المشروع مجدي اقتصاديا ادا تجاهلنا القيمة الزمنية للنقود.

$$VAN (0\%) = 28735081.07$$

$$VAN (5\%) = 4188351.87$$

$$VAN (10\%) = (-4541401.58)$$

وعليه فان انخفاض التدفقات النقدي الداخلة الصافية بـ 0% و 5% سيبقى المشروع مجدي من النحية الاقتصادية. اما الانخفاض الى 10% سيؤدي الى خسارة المشروع. ومنه المشروع ما يتضمن ما نسبته 0% و 5% للتغيرات في الاتجاه غير المرغوب كهامش يضمن تحقيق عائد اقتصادي. وهي النسبة التي نراها ضعيفة بالنظر للحياة الاقتصادية للمشروع من تغيرات يمكن ان تحدث ومن هنا يمكن القول ان المشروع يتضمن درجة عالية من المخاطر.

$$VAN = 15715078.93 + \sum_{i=1}^{n=20} \frac{1}{1.085^i} = 28735081.07$$

2- معدل العائد الداخلي :

يتمثل العائد الداخلي في معدل الخصم الذي يساوي ما بين النفقات الاستثمارية والقيمة الحالية للإيرادات الصافية المنتظرة صافي التدفقات النقدية و هو المعدل الذي يعدم القيمة الحالية الصافية . وللوصول الى تحدي قيمته يتم الاعتماد على أسلوب التجربة والخطأ حيث القيمة الحالية الصافية تأخذ عكس اتجاه معدل الخصم بمعنى انه اذا صافي القيمة الحالية كبيرا وموجبا نجرب عند معدل اقل.

اذا كانت القيمة الصافية الحالية كبيرة وسالبة تأخذ معدل خصم اقل ليعطي صافي القيمة الحالية قريبة من الصفر.

TRI = 15,39% → مقبول

TRI = 9,10% → مرفوض

TRI = 3,33% → مرفوض

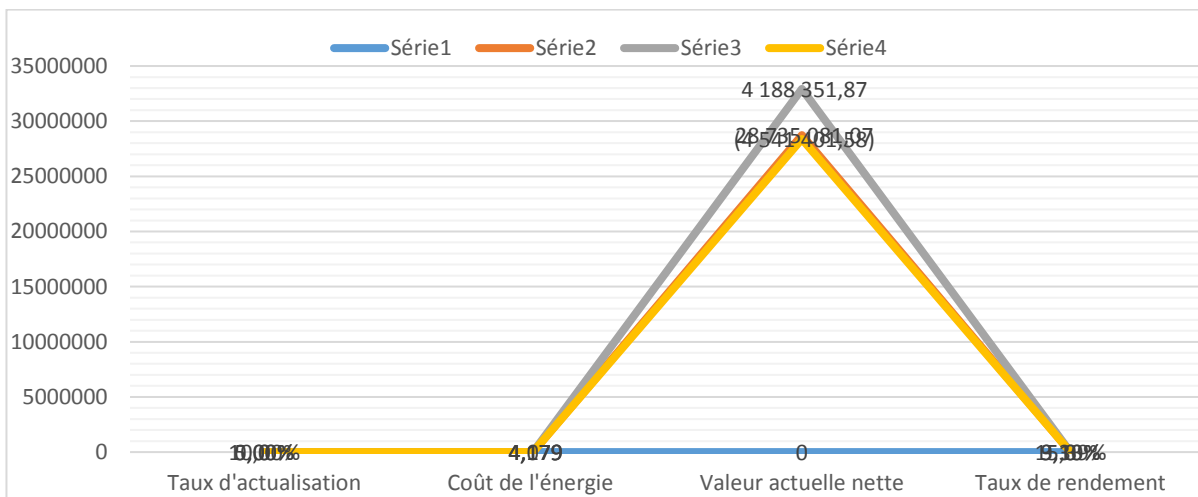
جدول رقم (2.21): تغيرات معدل العائد الداخلي بدلالة سعر تكلفة الطاقة ومعدل الخصم

معدل الخصم	تكلفة الطاقة	القيمة الحالية الصافية	معدل العائد الداخلي
TAUX	DA/kWh	VAN	TRI
0,00%	4,179	28 735 081,07	15,39%
5,00%	4,179	4 188 351,87	9,10%
10,00%	4,179	(4 541 401,58)	3,33%

جدول بين حساب الفية الحالية الصافية ومعدل العائد الداخلي بالاعتماد على تكلفة الطاقة من اعداد الطالبتين بناءا معلومات من شركة سونلغاز عين تموشنت

ملاحظة: بما ان المشروع حقق قيمة حالية صافية موجبة عند نسبة 0% و 5% ينصح بأخذ المشروع أما المشروع 10% الذي حقق صافي قيمة حالية سالبة فانه لا يكون له جدوى اقتصادية. لذا ينصح بالبحث عن بديل اخر.

الشكل رقم (2.3): تغيرات معدل العائد الداخلي بدلالة سعر تكلفة الطاقة ومعدل الخصم





جدول رقم (2.22): طريقة حساب تغيرات معدل العائد الداخلي بدلالة سعر تكلفة الطاقة ومعدل الخصم

السنة 6	السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
					15715078.93	مجموع الاستثمار
266700	266700	266700	266700	266700	266700	قيمة الاهتلاكات الاستثمار
	-	-	-	-	1598177893	الفرق
-	-	-	-	-	.00%	الفصل الأول المعدل
					4.179	التمن في الفصل الأول ب
-	-	-	-	-	12202.000	الكمية المستهلكة من طرف الزبائن
-	-	-	-	-	-	الربح الصافي
248908	248908	248908	2489208	2489208	-	التدفق النقدي
2222508	2222508	2222508	2222508	13492570.93	2873581	القيمة الحالية الصافية
-	-	-	-	-	%15.39	معدل العائد الداخلي
-	-	-	-	-	%5	الفصل الثاني المعدل
-	-	-	-	-	4.179	التمن في الفصل الثاني
-	-	-	-	-	1220200	لكمية المستهلكة من طرف الزبائن
-	-	-	-	-	-	الربح الصافي
1828462.832	1919885.973	2015880.7272	2116674.286	14167199.48	-	التدفق النقدي
					4188352	القيمة الحالية الصافية
0.82	0.86	0.90	0.95	1.05	%9.10	معدل العائد الداخلي
-	-	-	-	-	%10	الفصل الثالث المعدل

### خلاصة الفصل:

بعد الفصل الأول المتعلق بالمتغيرات الدراسة جاءت دراستنا التطبيقية لتوضح لنا قيمة وجودة المعلومة المالية على الأداء المالي ودورها الفعال في عملية اتخاذ القرار في شركة سونلغاز ولاية -عين تموشنت- وذلك راجع الى ما يوفره نظام المعلومات المالي المحاسبي من معلومات مالية ومحاسبية على شكل قوائم مالية تعكس صورة المؤسسة لأنها حجر الأساس يتم على أثره معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

إضافة الى ذلك فشركة سونلغاز تستعين بنظام معلوماتي دقيق (حساب) في عملياتها المحاسبية لتسهيل المهام والخروج بصورة صادقة للقوائم المالية وفي الوقت المناسب من اجل اتخاذ القرار الصحيح وخاصة القرارات الاستثمارية والتمويلية مما يزيد من دقة وجودة الأداء المالي بالاعتماد على دراسة القوائم المالية المستمدة من النظام المحاسبي المالي واستخراج اهم النسب ومؤشرات نقيم على أساسها الأداء المالي لمؤسسة.

الخاتمة

## خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحقيق الهدف الأساسي وهو معرفة "ما مدى مساهمة انعكاس جودة المعلومة المالية على عملية صنع القرار لغرض رفع المردودية المالية والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، إذ تعتبر المعلومة المالية وجودتها في وقتنا الحالي ثروة هائلة إذ تم استغلالها في الوقت المناسب وبأقصى درجة وكفاءة وبأساليب تقنية ومالية.

إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا على المدى البعيد والقريب كما يضمن بقاء ونشاط وخاصة استمرارية المؤسسة وذلك راجع الى أدائها المالي التي يتميز بمردودية مالية إيجابية، ومع تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي الجديد، أصبحت القوائم والتقارير المالية تلعب دور هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة وصحيحة ودقيقة في الوقت المناسب.

كما تعتبر القوائم المالية من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية حيث تتوقف نوعية القرارات المتخذة ومدى فعاليتها على المعلومات الموجودة في القوائم المالية والتي تساعد متخذ القرار للوصول إلى أفضل النتائج من خلال تلك المعلومات، كما تعتبر وسيلة اتصال مع فئات متعددة باختلاف مستوياتها واحتياجاتهم. وتؤدي دور هاما وفعالا يتمثل في تزويد المؤسسة بمعلومات ذات جودة وموثوقية تساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. وتجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي قد ألزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن خمس قوائم مالية تتمثل في: الميزانية، جدول حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملاحق تفسر وتوضح المعلومات التي لم تتناولها القوائم المالية السابقة.

## اختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية والخاصة باختبار فرضيات الدراسة:

## -الفرضية الاولى:

تم إثبات صحة الفرضية حيث يتم استخدام اهم الدراسات التقنية والاقتصادية التي تتميز بأعلى درجة من الدقة لاتخاذ اهم القرارات واختيار أفضل المشاريع والبدائل ذات المردودية العالية وهذا ما تتطلبه الكفاءة داخل المؤسسة.

## -الفرضية الثانية:

تم اثبات صحة الفرضية الثالثة "فالقوائم المالية تعتبر الركيزة الأساسية للمؤسسة الاقتصادية وهذا ما اكدت عليه المعايير المحاسبية الدولية في المعيار الأول (IAS1) إذ ان هدفها الرئيسي تقديم معلومة دقيقة تتميز بالدقة والموثوقية وهذه المعلومات معبر عنها على شكل قوائم مالية الستة التي منها خلالها نطبق اهم تقنيات التحليل المالي الموجودة في المؤسسة خلال السنة المالية".

-الفرضية الثالثة:

تم اثبات صحة الفرضية الرابعة "ان المعلومات المالية هي تقييم المؤسسات أدائها ووضعها المالي فهي وسيلة اتخاذ قرار رشيد ووسيلة إيصال هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة حيث لاحظنا أن شركة سونلغاز تلتزم إلى حد كبير بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي، كما تتوفر القوائم المالية للمؤسسة على أغلب الإجراءات المحققة للخصائص النوعية للمعلومات المالية، مما يساهم في زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية واعتمادهم على هاته المعلومات في اتخاذ قرارات رشيدة مبنية على معلومات ذات جودة عالية.

نتائج الدراسة من خلا دراستنا توصلنا الى النتائج التالية:

-حرصت معايير المحاسبة من خلال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية على توفير الخصائص النوعية في المعلومات لاسيما الملاءمة والموثوقية التي تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة.

- يجب ان تتميز المعلومة المالية بالجودة لاتخاذ قرارات سليمة.
- تنعكس جودة المعلومة المالية في الخصائص النوعية التي تتمتع بها واهمها الملائمة والموثوقية.
- تحليل القوائم المالية يساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية التي تقوم على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على صورة المؤسسة ووضعها المالي.
- تعتبر المردودية الأساس والمنبع الرئيسي للمؤسسة في معرفة مكانتها الاقتصادية في السوق، وتوجهاتها المستقبلية من خلال التعرف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد، مردود مالي واقتصادي من استخدامها للأصول والأموال المستثمرة المتاحة لديها؛
- تعتبر المردودية المالية من أهم المؤشرات التي تقيس فعالية المؤسسة، حيث تبنى على أساسها الكثير من القرارات الهامة والاستراتيجية، كما تعتبر عنصر جذب لرؤوس الأم والمستثمرين؛

نتائج الدراسة التطبيقية: من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

-تعتبر المؤسسة سونلغاز من المؤسسات الوطنية التي تطمح لإيجاد الظروف المناسبة لتقديم أحسن الخدمات من خلال الدراسة التطبيقية حاولنا بدراسة حالة وقد اعتمدنا في الدراسة على معلومات وتقارير مالية ومحاسبية لغاية تبيان وتوصلنا من خلاله إلى:

-وجود علاقة تكامل مشترك بين جودة المعلومة المالية والمردودية المالية على عملية اتخاذ القرار حسب النماذج التي اعتمدنا عليها.

-تقوم شركة سونلغاز بالإفصاح عن قائمتين أساسيتين فقط وهما الميزانية وجدول حساب النتيجة بالإضافة إلى ملاحق القوائم المالية، ولا يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة للشركة رغم أهمية هذه القائمة التي توفر معلومات مهمة عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها، وبالتالي المؤسسة لا تطبق كل متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الأول ولا تطبق المعيار المحاسبي الدولي السابع ومتطلبات النظام المحاسبي المالي.

-القوائم المالية لشركة سونلغاز الميزانية، جدول حساب النتيجة، والملاحق تتوفر على أغلب الإجراءات المحققة للخصائص النوعية للمعلومات المالية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة بناء على هاته القوائم فقط.

-القوائم المالية الميزانية، جدول حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق (تتوفر على أغلب الإجراءات المحققة للخصائص النوعية للمعلومات مما يسمح بالاعتماد على هذه المعلومات من طرف المستخدمين الداخليين والخارجيين في اتخاذ قراراتهم.

#### الاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها نقدم بعض الاقتراحات، وهي كالآتي:

-وضع دورات تكوينية وملتقيات تحسيسية للقائمين على إعداد القوائم المالية لتطوير مؤهلاتهم فيما يخص معايير IAS/IFRS وتزويدهم بكل تغيير يطرأ عليها نظار للمرونة التي تتميز بها.

-العمل على مراقبة مدى التزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات اللازمة التي تلبي مختلف احتياجات المحللين والمستثمرين والجمهور.

-الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق المعايير المحاسبية وطريقة تكييفها مع بيئتها.

-تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق المعايير في الجزائر حتى تؤدي دورها في تحسين جودة المعلومات المالية على أكمل وجه.

-ضرورة استغلال المعلومات المالية ذات الجودة العالية للقوائم المالية والاستفادة منها في تحسين وتطوير حالة المؤسسة الاقتصادية وفي اتخاذ القرار بشكل عام.

### أفاق الدراسة:

في سياق الدراسة ارتأينا أن نضع بين أيدي الباحثين المقبلين على البحث جملة من المواضيع كآآتي:

- إشكالية القياس وفق مبدأ القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- مساهمة المعلومات المالية في الحث على الاستثمار في البورصة.

# قائمة المراجع



المراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب:

- حسام عبد الله أبو خضرة، حسن سمير عشيح، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص: 40.
- زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 369.
- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2009، ص 133.
- حسين حريم، شفيق حداد، أساسيات الإدارة، دار الحامد، عمان، الأردن، 1998، ص 140.
- رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري للتطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2017، ص: 35.
- السعدي رجال، بحوث العمليات (البرمجة الخطية)، دار رجزو، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2004، ص 9.
- إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 413.
- توفيق محمد عبد المحسن، قياس الجودة والقياس المقارن، دار الفكر العربي، مصر، 2006 .
- منير صالح هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر. المكتب العربي الحديث، طبعة الثانية، الإسكندرية، 1991 ص 64.
- أحمد عطا الله القطامين، التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية (مفاهيم ونظريات وحالات تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ص 761.
- بيلار كوراس. التسيير المالي للمؤسسة. دار الطبع دنيو. ص 273.
- إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2011، ص 147.
- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، بدون رقم للطبعة، السعودية، 2000، ص 58-59.
- مبارك لسوس، التسيير المالي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004، ص 126.
- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الأردن، 2011.

- الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الأردن، 2011.

- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الدار المحمدية، بدون رقم الطبعة، الجزائر، 1990،

### الأطروحات:

- عبد السلام عبد الرحيم حلمد همت، أثر نظم المعلومات المحاسبية في صنع القرارات الإدارية في المنشآت الصناعية بالمملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2011.

- أحلام عكسة، أثر تغير المفاهيم والممارسات المحاسبية على جودة القوائم المالية، أطروحة دكتوراه العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3 2016/2015 ص 54.

- امال زاوي، إثر تبني المعايير المحاسبية والمالية على جودة المعلومات المحاسبية والمالية مع دراسة ميدانية حول المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة الجزائر 3 2017/2016 ص 77.

- حاج قويدر قورين، أهمية وبناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة (اسقاط على حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013/2012 ص 257.

### المذكرات:

- عدنان رحيم عبيد الكناني، أثر نظم المعلومات الحديثة على عملية صناعة قرارات الإدارة المالية، رسالة لاستكمال متطلبات الماجستير، إدارة الأعمال، كلية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008.

- ناصر محمد علي مجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتحاد القرارات مذكرة ماجستير في العلوم التسيير تخصص محاسبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة باتنة 2009/2008 ص 72.

- محمد أمث عوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011 ص 54.

### المجلات:

- شعيب شنوف، دور المعلومات المالية في تحليل بيئة أعمال المؤسسات الجزائرية واتخاذ القرارات، حالة سوناطراك وصيدال، مجلة المستقبل الاقتصادية، العدد الرابع، الجزائر، 2016، ص 123-141.  
- عبد اللطيف مصيطفى ونبي حليمي، مساهمة نظم المعلومات المالية في تفعيل التحصيل المالي، حالة الوكالات التجارية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بورقلة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 08، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 89-105.

- عبد الوهاب دادن، دور نماذج النمو الداخلي في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تحليل نظري وتطبيقي)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، العدد 17، الجزائر، 2009، ص 89-115.

-دراسة خانم نوري كاكه حمه العطار 2019 بعنوان نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية: دراسة حالة شركة اسيا سيل للاتصالات. مجلة الاجتهاد للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية. المجلد 02. العدد 07. 2019 الصفحات 01-21.

-دراسة فراس خضير الزبيدي 2010 بعنوان أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 12. العدد 03 السنة 2010.

### الملتقيات:

نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، المؤتمر العلمي الدولي حول: «الإصلاح المحاسبي في الجزائر»، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي (SCF)، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Amneh K. HAMAD, Ali A. AL-HADIDI, Summaries of Financial Accounting (International Financial Reporting Standards), Part one, Fourth Edition, Central Presses, Jordan, 2017, P: 4.
- Stéphane griffiths , gestion financiere , éditions chihab , Alger , 1996 , p 373
- Jean Pierre, Gestion Financière, Paris, 1986. p.p.181. 182
- P. Conso, R. Lavaud, Fonds de roulement et politique financière. Dunod, Paris, 1982, P 08.
- Hubert De La Brulerie, Op.cit. , p 185
- Bouguerra Razik, Op.cit., p 15
- Abdallah boughaba, op-cit, pp27-28.
- Bakhit, G. Alamin, M., The Role of Financial Management in the Decision making of Business, **IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)**, Volume 18 ,Issue 6 .Ver. I :2.11 ,PP 111-116
- Bahareh Bakhoda and Seyed Yaser Mayel, ROLE OF FINANCIAL INFORMATION IN MANAGEMENT, **Indian Journal of Fundamental and Applied Life Science** ,Vol06, 2.11 pp 10-1

# قائمة الملاحق

## Annexe°(01)

## BILANS PREVISIONNELS

ACTIF	Année 01	Année 02	Année 03	Année 04	Année 05	Année 06	Année 07	Année 08	Année 09	Année 10	Année 11
INVESTISSEMENTS	-										
<b>Frais Préliminaires</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Résorption des frais préliminaires</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Total Frais Préliminaires	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Equipements de productions</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>
<b>Amortissement des équipements de Productions</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>
Total Equipement de Production	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170
TOTAL INVESTISSEMENT	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170
STOCKS											
<b>Stocks</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Provisions sur stocks</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
TOTAL STOCKS	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
CREANCES											
<b>Créances d'investissements</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

<b>Créances de stocks</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Créances associés et Stes Apparentés</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Détention pour comptes</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Avances d'exploitation</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Créances Clients</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Disponibilités</b>	-61 524 970	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Provisions sur créances</b>											
<b>TOTAL CREANCES</b>	-61 524 970	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Résultat</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>TOTAL ACTIF</b>	-339 800	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170

<b>Année 13</b>	<b>Année 14</b>	<b>Année 15</b>	<b>Année 16</b>	<b>Année 17</b>	<b>Année 18</b>	<b>Année 19</b>	<b>Année 20</b>
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>	<b>62 786 400</b>
<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>
61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170

61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170	61 185 170



Passif	Année 01	Année02	Année03	Année04	Année05	Année06	Année07	Année08	Année09	Année10	Année11
FONDS PROPRES											
<b>Compte Exploitant</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Primes d'Apports</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Réserves</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Résultat en attente d'Affectation</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Provisions pour pertes et charges</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
TOTAL FONDS PROPRES	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
DETTES											
<b>Emprunts bancaires</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Dettes d'Investissements</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Autres emprunts</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Fournisseurs</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Détention pour comptes</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Dettes envers les associés</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Créditeur de services</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Personnels</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Impôts et taxes dus</b>											
<b>Créditeur des frais divers</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>Organismes sociaux</b>	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
TOTAL DETTES	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

<b>Résultat de l'exercice</b>	<b>1 198 293</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>
TOTAL PASSIF	1 198 293	-339 800	-339 800	-339 800	-339 800	-339 800	-339 800	-339 800	-339 800	-339 800	-339 800
Actif	<b>-339 800</b>	<b>61 185 170</b>	<b>61 185 170</b>	<b>61 185 170</b>	<b>61 185 170</b>	<b>61 185 170</b>					
Passif	<b>1 198 293</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>					
Diff	<b>1 538 093</b>	<b>-61 524 970</b>	<b>-61 524 970</b>	<b>-61 524 970</b>	<b>-61 524 970</b>	<b>-61 524 970</b>					

Année12	Année13	Année14	Année 15	Année16	Année17	Année 18	Année 19	Année 20
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0

0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0
<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>
-339 800	-339 800	-339 800	-339 800	-339 800	-339 800	-339 800	-339 800	-339 800
			<b>61 185 170</b>			<b>61 185 170</b>	<b>61 185 170</b>	<b>61 185 170</b>
			<b>-339 800</b>			<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>	<b>-339 800</b>
			-61 524 970			-61 524 970	-61 524 970	-61 524 970

## Annexe°(02)

## (BILAN PASSIF)

SOCIETE		Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz				EXERCICE		2019	
CENTRE	DD AIN TEMOUCHENT				DATE	44367.39618055569			
BILAN PASSIF					Définitif				
<b>PASSIF</b>					note	2019		2018	
<b>CAPITAUX PROPRES</b>									
Capital non appelé									
Primes et réserves (Réserves consolidées)									
Écart de réévaluation									
					86 587 180,16	86 587 180,16			
Résultat net					0,00	0,00			
Autres capitaux propres - Report à nouveau					14 778 206,31	0,00			
compte de liaison**					6 190 238 087,53	6 022 964 428,20			
<b>TOTAL CAPITAUX PROPRES</b>					6 291 603 474,00	6 109 551 608,36			
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>									
Emprunts et dettes financières									
					155 908 538,14	134 035 591,04			
Autres dettes non courantes									
Provisions et produits comptabilisés d'avance									
					2 586 692 593,44	2 512 415 924,38			
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS</b>					2 742 601 131,58	2 646 451 515,42			
<b>PASSIFS COURANTS</b>									
Fournisseurs et comptes rattachés									
					1 399 692 633,38	320 729 051,55			
Impôts									
					35 682 285,07	27 864 758,02			
Dettes sur sociétés du Groupe et associés									
					0,00	0,00			
Autres dettes									
					1 612 291 532,26	1 108 335 528,81			
Trésorerie passif									
					0,00	2,00			
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS</b>					3 047 666 450,71	1 456 929 340,38			
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>					12 081 871 056,29	10 212 932 464,16			

## Annexe°(03)

## (BILAN ACTIF)

SOCIETE		Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz				EXERCICE		2019	
	CENTRE	DD AIN TEMOUCHENT				DATE	44367.39591435203		
					BILAN ACTIF				
					Définitif				
ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018				
<b>ACTIF NON COURANT</b>									
Ecart d'acquisition (ou goodwill)									
Immobilisations incorporelles									
Frais de développements mobilisables									
Immobilisations corporelles									
Terrains		12 612 290,62		12 612 290,62	12 612 290,62				
Agencements et aménagements de terrains		13 098 519,20	3 306 973,06	9 791 546,14	6 842 270,94				
Constructions (Bâtiments et ouvrages)		547 506 538,40	83 054 300,73	464 452 237,67	460 787 434,09				
Installations techniques, matériel et outillage		11 869 736 967,56	4 855 079 811,39	7 014 657 156,17	6 348 377 382,78				
Autres immobilisations corporelles		1 842 567 159,25	1 078 171 703,43	764 395 455,82	781 439 001,23				
Immobilisations en cours		2 053 864 229,33		2 053 864 229,33	1 360 986 990,03				
Immobilisations financières									
Titres mises en équivalence - entreprises associées									
Titres participations et créances rattachées									
Autres titres immobilisés									
Prêts et autres actifs financiers non courants									
Comptes de liaison									
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		16 339 385 704,36	6 019 612 788,61	10 319 772 915,75	8 971 045 369,69				
<b>ACTIF COURANT</b>									
Stocks et encours		10 934 441,00		10 934 441,00	4 984 441,00				
Créances et emplois assimilés									
Clients		1 483 052 718,19	23 384 798,98	1 459 667 919,21	993 067 209,61				
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00				

<b>Autres débiteurs</b>		3 967 258,76	1 349 138,23	2 618 120,53	11 025 019,38
<b>Impôts</b>		83 200 473,87		83 200 473,87	22 261 042,33
<b>Autres actifs courants</b>		0,00		0,00	0,00
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
<b>Placements et autres actifs financiers courants</b>					
<b>Trésorerie</b>		206 815 161,58	1 137 975,65	205 677 185,93	210 549 382,15
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		1 787 970 053,40	25 871 912,86	1 762 098 140,54	1 241 887 094,47
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		18 127 355 757,76	6 045 484 701,47	12 081 871 056,29	10 212 932 464,16

# Annexe°(04)

## Tableau des amortissements

Désignation	Ouverture	1 Année	2 Année	3 Année	4 Année	5 Année	6 Année	7 Année
PE Ø200	9 240 000	184 800	184 800	184 800	184 800	184 800	184 800	184 800
Ø125	19 003 400	380 068	380 068	380 068	380 068	380 068	380 068	380 068
Ø63	17 037 200	340 744	340 744	340 744	340 744	340 744	340 744	340 744
Ø40	16 317 000	489 510	489 510	489 510	489 510	489 510	489 510	489 510
vanne Ø200	460 000	13 800	13 800	13 800	13 800	13 800	13 800	13 800
vanne Ø125	1 150 000	34 500	34 500	34 500	34 500	34 500	34 500	34 500
vanne Ø63	2 120 000	63 600	63 600	63 600	63 600	63 600	63 600	63 600
Cu Ø 20/22	575 400	11 508	11 508	11 508	11 508	11 508	11 508	11 508
Cu Ø 26/28	2 635 000	52 700	52 700	52 700	52 700	52 700	52 700	52 700
Cu Ø 40/42	1 500 000	30 000	30 000	30 000	30 000	30 000	30 000	30 000
<b>Total d'amortissement</b>	<b>70 038 000</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>	<b>1 601 230</b>

8 Année	9 Année	10 Année	11 Année	12 Année	13 Année
184 800	184 800	184 800	184 800	184 800	184 800
380 068	380 068	380 068	380 068	380 068	380 068
340 744	340 744	340 744	340 744	340 744	340 744
489 510	489 510	489 510	489 510	489 510	489 510
13 800	13 800	13 800	13 800	13 800	13 800
34 500	34 500	34 500	34 500	34 500	34 500
63 600	63 600	63 600	63 600	63 600	63 600
11 508	11 508	11 508	11 508	11 508	11 508
52 700	52 700	52 700	52 700	52 700	52 700
30 000	30 000	30 000	30 000	30 000	30 000
1 601 230	1 601 230	1 601 230	1 601 230	1 601 230	1 601 230

16 Année	17 Année	18 Année	19 Année	20 Année	Taux
184 800	184 800	184 800	184 800	184 800	2%
380 068	380 068	380 068	380 068	380 068	2%
340 744	340 744	340 744	340 744	340 744	2%
489 510	489 510	489 510	489 510	489 510	3%
13 800	13 800	13 800	13 800	13 800	3%
34 500	34 500	34 500	34 500	34 500	3%
63 600	63 600	63 600	63 600	63 600	3%
11 508	11 508	11 508	11 508	11 508	2%

# Annexe°(05)

SOCIETE		Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz			EXERCICE		2019	
	CENTRE	DD AIN TEMOUCHENT			DAT E	44367.39925925946		
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE					Définitif			
		note	2019	2018				
			3 943 181 729,93	3 857 666 752,48				
			0,00					
			1 028 088 599,60	740 364 499,78				
			- 34 208 831,09	- 107 153 634,93				
			- 229 503 237,08	- 190 364 452,62				
			- 1 095 695 755,82	- 1 132 252 806,77				
			- 67 607 156,22	- 391 888 306,99				
			- 663 818 691,74	- 549 859 930,11				
			- 65 332 124,73	- 62 779 350,25				
			- 796 757 972,69	- 1 004 527 587,35				
			207 335 034,70	110 434 197,37				
			- 2 886 197,53	- 177 800,00				
			- 494 814 800,18	- 545 278 040,02				
			4 766 649,24	12 896 680,83				
			- 1 082 357 286,46	- 1 426 652 549,17				
			0,00	- 866 154,03				
			0,00	- 866 154,03				
			- 1 082 357 286,46	- 1 427 518 703,20				
			4 155 283 413,87	3 980 997 630,68				
			- 5 237 640 700,33	- 5 408 516 333,88				
			- 1 082 357 286,46	- 1 427 518 703,20				
			0,00	0,00				
			- 1 098 859 218,05	- 1 427 518 703,20				



## Annexe°(06)

### Rapport d'expertise :

#### 1/ fiche technique

##### *Consistance physique de la société :*

1. *Raccordement d'électricité :*
  - *Réseau HTA : 1 364,8 Kms*
  - *Réseau BT : 1 433,20 Kms*
  - *Postes : 1 102 postes*
2. *Réseau Gaz :*
  - *Réseau MP : 689,10 Kms*
  - *DP : 13 postes soit 13 chefs-lieux de communes*

*Ces réseaux alimentent un nombre d'abonnés de différentes localités réparties comme suit :*

1. *Raccordement d'électricité :*
  - ✓ *Abonnés ordinaires : 93 491*
  - ✓ *Abonnés FSM : 2 827 ;*
  - ✓ *Clients HTA : 3*
2. *Réseau Gaz :*
  - ✓ *Abonnés ordinaires : 43 623 ;*
  - ✓ *Abonnés FSM : 671 ;*
  - ✓ *Clients HTA : 36*

## Annexe°(07)

### Etude de la rentabilité du projet :

#### Hypothèses de calcul :

L'analyse financière et économique du présent projet a été menée conformément aux termes de Référence. Les hypothèses considérées lors de la détermination du cadre général de l'estimation de la rentabilité financière et économique et les hypothèses spécifiques au calcul des différents résultats du compte d'exploitation et des indicateurs d'évaluation financière et économique (TRI et TRE) sont décrites dans les développements suivants :

1/Durée de vie du projet :

- La durée de vie de projet est de 20 ans, l'année 1 est considérée comme une année de réalisation des investissements.
- Dans le calcul des bénéfices, la première année de la situation avec projet est celle qui coïncide avec l'année une de mise en service. Celle-ci correspond à l'année 2 de la réalisation des investissements.

#### Estimation et évolution des prix :

Les prix des produits utilisés dans l'analyse financière et économique sont des grandeurs constantes de l'année 2014 ;

- Les prix des produits sont ceux pratiqués dans la région du projet
- Les prix des produits sont des prix de vente d'électricité et Gaz estimés sur la base des prix arrêtés par le ministère de l'énergie et des mines ;
- Le prix de l'électricité considéré est le prix de vente du kwh consommé en dinar courant (4,179 DA/kwh en TTC). Par contre le prix du Gaz est de 0,324 DA/m<sup>3</sup>.
- Le coût journalier de la main d'œuvre salariale est intégré dans le coût de global de l'investissement ;
- L'hypothèse de constance des prix financier est économique est retenue pour écarter l'effet de l'inflation et apprécier la rentabilité du projet sur la base de l'évolution des coûts et des avantages réels.

#### *Estimation économique pour calcul du taux de rentabilité économique(TRE):*

*ce volet a été écarté pour la simple raison que la conversion des prix financiers en prix économiques car les produits utilisés ne faisant pas l'objet de commerce international, le prix financier (prix de marché rendu à la SONELGAZ). Donc, pour le calcul du taux de rentabilité économique a été négligé et peut être faire un thème recherche a part dans l'avenir.*

► **N.B : Le prix économique est considéré comme prix économique après déduction des taxes imposées**

Hypothèses d'évaluation de la rentabilité financière pour l'ensemble du projet :

-Ce niveau de calcul de la rentabilité financière est un niveau intermédiaire entre le niveau de distribution et le niveau de la collectivité nationale. On procède par le calcul du taux de rentabilité interne (TRI), en terme financier, pour tout le projet. Ceci revient à évaluer la rentabilité pour un organisme, fictif, devant engager tous les coûts (d'investissement et d'exploitation) et percevoir tous les avantages du projet.

-Le calcul du taux de rentabilité interne financier pour l'ensemble du projet tient compte des hypothèses suivantes :

-les montants des coûts d'investissement, de fonctionnement et d'entretien correspondants aux investissements liés au projet qui sont exprimés en HT ;

-les bénéfices directs et les charges variables sont exprimés en terme financier tels qu'ils ressortent de la rentabilité financière au niveau des modèles d'exploitation ;

-les coûts d'opportunité de capital et les coûts de l'énergie sont considérés nuls ;

-la valeur résiduelle est considérée nulle ;

Seuls les bénéfices directement quantifiables liés au développement agricole sont tenus en compte dans l'analyse financière.

-Le calcul du TRI financier est représenté le principal indicateur de la rentabilité financière du projet. A côté de cet indicateur clé, on a procédé au calcul du Ratio bénéfice / Coût. Ce dernier représente le rapport entre les bénéfices du projet et ces coûts non actualisés.